

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠-٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥

بغداد

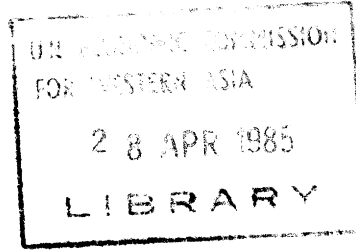
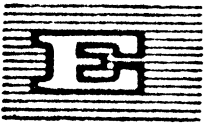
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكوا :

استعراض وتحليل لنصف العقد ، ١٩٨٠-١٩٨٤





التوزيع : عام  
E/ECWA/XII/5/Add.9/Corr.1  
٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥

الأمم المتحدة

ARABIC  
الاصل : بالانكليزية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة  
٢٥-٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥  
بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الكوا:

استعراض وتحليل لنصف العقد، ١٩٨٠ - ١٩٨٤

تمويــــــــب

الصفحة ٨، تدرج الفقرة التالية في نهاية الجزء المتعلق بالعراق:

بيد انه تجدر الاشارة الى انه بالرغم من استمرار عبء الحرب والانخفاض الحاد في ايرادات النفط، فإن الجهود الانمائية في العراق لم تتضرر. فالواقع ان الحكومة استطاعت ان تزيد من نفقات الميزانية على البرامج والمشاريع الانمائية في السنوات الاربع الاخيرة.

-٢-

المفحة ٢٥، تحذف الفقرة الأخيرة ويستعاض عنها بما يلي:

وان نظم الموازنة المستخدمة في اكثرية بلدان المنطقة لا تخدم على نحو مناسب الهدف المرسوم لها في وضع الخطط وتنفيذها وتقييمها . وان عملية التنسيق بين الخطط والميزانية لم تتطور بعد في اغلبية الحالات . وكذلك فإن تصنيفات الميزانية لا تساعد على نحو مناسب في تحليل وتقييم أثر معاملات ميزانية الحكومة ، وخاصة النفقات (الاستهلاك، ورأس المال، والتحويل، الخ) على الاقتصاد من حيث آشارها على الاسعار، والدخل، والعمالة، وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية . ان الامانة التنفيذية للاكوا على استعداد للمساعدة في معالجة هذه الصعوبات وذلك بوضع نظم تقوم على اساس التصنيف الاقتصادي والنوعي، وتقنيات ميزنة البرامج وميزنة الاداء فضلا عن اجراءات مناسبة للمحاسبة الحكومية .

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة .....
٦	ألف - التطورات المالية .....
٦	- الاقتصادات النفطية .....
١٢	- الاقتصادات غير النفطية .....
١٦	- أقل البلدان نموا .....
١٩	باء - التطورات النقدية .....
٢٢	جيم - المؤسسات المالية والأنشطة الاقراضية الاقليمية .....
٢٥	نتائج .....
٢٧	جدول العرفق من ١ الى ٨ .....



## تصديـر

هذا التقرير هو الناتج النهائي في عام ١٩٨٤ لعنصر برنامج التمويل الانمائي ١/١  
المعنون "استعراض وتحليل تطورات واتجاهات التمويل الانمائي في بلدان منطقة غربي  
آسيا". وقد ادمج هذا العنصر من البرنامج في برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥.  
وينصرف هذا التقرير الى دراسة التطورات المالية والنقدية خلال السنوات الثلاث السابقة  
على الصعيدين الوطني والدولي، والى مقارنة الانجازات مع أهداف الاستراتيجية الانمائية  
الدولية.





## القضايا والتطورات النقدية والمالية في منطقة الاكسوا

### مقدمة

تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي (١) ، في جملة أمور ، الى تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ متوسطه ٧ في المائة من الناتج المحلي للبلدان النامية ، على ان يرافق هذا تحول هيكل في الاقتصاد وتحسن كبير في انتاجيته لرفع نصيب هذه البلدان في الانتاج العالمي للبضائع والخدمات وزيادة فرص العمالة ورفع مستويات الدخل والاستهلاك بما يحقق توزيعا اكثر عدالة للدخل والمنافع المستمدة من التنمية" (٢) ، ولتحسين الخدمات الاجتماعية . وتدعو الاستراتيجية الى خفض مطرد في معدل التضخم والى تكثيف الجهود "لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لاحتياجات ومصالح البلدان النامية" (٣) .

على ان حث خطى الانتاج يتطلب من البلدان النامية "ان تعبى تماما مواردها المالية المحلية" و "ان تستمر في تحمل المسوءولية الرئيسية عن تمويل تنميتها" (٤) . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي زيادة الادخار المحلي الاجمالي حتى يصل الى نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، كما ينبغي زيادة الاستثمار الاجمالي حتى يصل الى حوالي ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠ . وينبغي تشجيع الاستثمارات الخاصة المباشرة التي تتمشى والاولويات والتشريعات الوطنية .

على أن حاجة البلدان النامية الى زيادة استثماراتها مدخراتها واستهلاكها ووارداتها في آن واحد تقتضي تحقيق زيادة ، بالقيمة الحقيقية ، في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية بموجب شروط واحكام اكثر تناسبا مع اهدافها الانمائية وظروفها الاقتصادية . ويتعين ان تبلغ المساعدة الانمائية الرسمية الرقم المستهدف وقدره ٧ . في المائة من الناتج القومي الاجمالي وان تتجاوزه اذا أمكن . وينبغي ان تزيد ، بالقيمة الحقيقية ، التدفقات الصافية من المساعدة الميسرة وغير الميسرة . كما ينبغي تحسين فرص وصول البلدان النامية الى اسواق رأس المال الخاص . ويتعين ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا ، التي

---

(١) اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ في جلستها العامة الثالثة والثمانين (انظر A/35/56 ، المرفق) .

(٢) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي ، الفقرة ٢١ .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٦ .

(٤) المرجع نفسه ، الفقرتان ٢٣ و ٩٦ .

ينبغي ان يصل تدفق المساعدة الانمائية الرسمية لها الى مثلي ما يقدم لها ، وذلك في اقرب وقت ممكن والى ثلاثة امثاله في عام ١٩٨٤ والى اربعة امثاله في عام ١٩٩٠ على اساس اسعار عام ١٩٧٧ (١) . وأخيرا ، تدعو الاستراتيجية الى الاخذ في الاقراض بأساليب واشكال جديدة ومبتكرة وذلك لزيادة تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية (٢) .

ومع أنه ما زال من السابق لأوانه اصدار أى حكم ، الا ان الأداء الفعلي يشير الى أنه سيكون من المتعذر بلوغ الكثير من اهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي وذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلدان النامية . وحتى لو شهدت الحالة الاقتصادية تحسنا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات فانه سيظل من العسير ، ان لم يكن من غير المحتمل ، ان تقترب البلدان النامية من الاهداف المذكورة اعلاه . ولعل من المفيد ان نعيد الى الازهان انه لم يتم بعد بلوغ الكثير من مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ذلك ان وضع البلدان النامية ، في الواقع ، قد تردى منذ ذلك الحين وان الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت آخذة في الاتساع ، وان الواقع الاقتصادي الدولي الصعب قد زاد على وجه الخصوص من تفاقم المشكلات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية الاخرى .

وكما أشرنا الى ذلك من قبل ، فان السنوات الاولى من الثمانينات لم تحمل معها انباء سارة لا بالنسبة لمنطقة الاكوا فحسب ولكن بالنسبة للعالم بأسره ايضا . فلقد رافقها أسوأ وأطول ركود عرفته فترة ما بعد الحرب .

ففي منطقة الاكوا ، أدى انخفاض أسعار النفط الى تضائل الفوائض المالية الضخمة المذهلة التي ما زالت تتناقض بنفس سرعة تراكمها . وأهم من ذلك ان ارتفاع عوائد النفط في السبعينات قد جعل البلدان المنتجة للنفط في المنطقة أكثر اعتمادا على قطاع النفط ازاء هدفها المعلن المتمثل في تنويع القاعدة الاقتصادية والاقبال من اعتمادها على النفط . فالنمو الهائل في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط كان مرده الى قطاع النفط . ولم يقتصر الامر على هذا ، بل ان نمو القطاعات الاخرى ولا سيما التشييد والخدمات قد تعزز الى حد بعيد بنمو قطاع النفط نفسه ، مما جعل الانفاق العام ينمو بمعدلات منقطعة النظير ، الامر الذي أدى الى خفض نصيب القطاع الخاص .

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفقرات ٩٨-١١٠ و ١١٥ من الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٠١ .

ازاء كل ما تقدم نرى أن الانخفاض الشديد في عوائد النفط قد تضاعف وأثر على جميع جوانب الاقتصاد . فقد انخفضت عوائد النفط التي تسهم بنحو ٩٠ في المائة من العوائد الاجمالية في الاقتصادات النفطية من ١٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٦٨٦ مليارا في عام ١٩٨١ والى ١١٩٤ مليارا في عام ١٩٨٢ . وقد شهدت البلدان المصدرة للنفط ، باستثناء البحرين وعمان ، معدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وأدى الانخفاض الهائل في عوائد النفط الى حدوث نقص حاد في الايرادات الكلية فانخفضت ايرادات الكويت بنحو ٣٦ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ . اما في عام ١٩٨٣ فانه يقدر ان الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية قد عانت من انخفاض في ايراداتها بما يتراوح بين ٣٣ و ٣٦ في المائة . وبذا خسرت البلدان النفطية ثلثي الزيادة في العوائد الحقيقية من صادرات النفط التي تحققت في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ . وقد اضطرت البلدان المصدرة للنفط بسبب ضخامة انخفاض ايراداتها الى الاخذ بسياسات تصحيحية فورية وعاجلة والى القيام وفقا لذلك باعادة تقييم واسعة النطاق لبرامجها المالية والانماط مع حدوث تحول هام نحو فرض قيود على الميزانية . وبذا شهدت وتيرة نمو الانفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٢ ذلك أن التقارير تشير الى انها تددت في عام ١٩٨٣ الى ١٣٧٦ مليار دولار بعد ان كانت ١٤٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وقد تحمل الانفاق الانمائي الوطأة الكبرى من خفض المصروفات في حين ثبت ان خفض الانفاق على الدفاع والمرتببات واعانات الدعم والخدمات أمر أشد صعوبة . ورغم أخذ معظم البلدان المصدرة للنفط بسياسات تصحيحية الا انها عانت من أوجه عجز في ميزانياتها الامر الذي استوجب تمويلها من احتياطات وفوائض سنوات الغنى (١) . اتبعت التطورات في السياسة النقدية خطا متوازيا مع السياسة المالية فقيدت نمو حجم النقود ، ولكن بدرجة أقل وضوحا .

---

(١) من المقدران الامارات العربية المتحدة والبحرين والعراق وقطر قد واجهت أوجه عجز في ميزانياتها في عام ١٩٨٣ ، فانخفض فائض الميزانية في الكويت من ١٩٧٣ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨١ الى ٩٢٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨٣ وانخفض فائض الميزانية في المملكة العربية السعودية من ١١١ مليار ريال سعودي الى ٢٥ مليار ريال سعودي خلال نفس الفترة .

ولم تعان البلدان المصدرة للنفط من النتائج السلبية للتخمة النفطية فحسب وإنما عانت أيضا من استمرار النزاع العراقي - الإيراني الذي نشر الشعور بانعدام الأمن وبالتوتر في كل أنحاء منطقة الخليج مما جعل اقتصادات منطقة الخليج عرضة لتهديد مستمر ومما جعلها تستنزف نسبة كبيرة من مواردها لأغراض الدفاع.

وتعين على البلدان غير النفطية أن تواجه آثار الركود العالمي وتناقض التحويلات من أفرادها العاملين في البلدان المصدرة للنفط وانخفاض المعونة المالية من هذه البلدان ، وقد حدا هذا بالجمهورية العربية السورية والأردن إلى الأخذ بسياسات مالية تقييدية . وكان نجاح الأردن في التغلب على هذه المشكلات ملحوظا . فقد خفض من نمو الانفاق فيما زاد إيراداته المحلية بمعدلات أعلى وبذا تمكن من التقليل من العجز في ميزانيته ومن تحقيق تقدم في اقتراجه من هدفه المائل في تغطية انفاقة الجاري من إيراداته المحلية . أما في الجمهورية العربية السورية فإن الحكومة قد عمدت إلى الأخذ بتدابير تصحيحية ، في أعقاب السياسات المالية التوسعية السريعة التي رافقتها نمو نقدي في عام ١٩٨٠ وأدت إلى ضغوط تضخمية قوية . إلا أن العجز في الميزانية قد اتسع نطاقه على ما يبدو في عام ١٩٨٢ . فكلما البلديين يعتمد بصورة أكثر على زيادة الاقتراض من مصادر محلية لتغطية عجز ميزانيته ويعمل على الإقلال من أهمية التمويل الأجنبي .

وأدى استمرار الصراع والاضطرابات في لبنان على مدى السنتين الماضيتين إلى حدوث ركود شديد للمرة الأولى منذ بدء الأحداث فيه في عام ١٩٧٥ ، فالدمار الشديد الذي أصاب القطاعين الصناعي والزراعي فيه ، وفقدان بعض منافذ التصدير ، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية ولا سيما بالنسبة إلى الدولار ، واتساع الفجوة بين واردات الميزانية ونفقاتها ، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الميزانية ، وارتفاع معدل التضخم الذي يزيد من حدته تزايد الاعتماد على الاقتراض المحلي ، وتناقض التحويلات ، وضعف احتمالات الحصول على المعونات ، واستمرار القلق بشأن مستقبله ، أمور كلها تضع لبنان في حالة اقتصادية صعبة جدا .

أما البلدان الأقل نمو في المنطقة إلا وهما الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية فقد أصيبا بنكسة في عام ١٩٨٢ وذلك من جراء الهزة الأرضية التي أصابت الجمهورية العربية اليمنية والفيضانات التي وقعت في اليمن الديمقراطية مما جعل البلدين في حاجة كبيرة إلى المعونة الأجنبية وجعلها أيضا تنفقان قدرا كبيرا من مواردهما على أغراض التعمير . ورغم أن البلدين نجحا في تعبئة مزيد من الموارد المحلية عن طريق أحداث زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية إلا أن ازدياد الانفاق استوعب الزيادات الحاصلة . ونتيجة لذلك

ازداد عجز الميزانية في كلا البلدين بصورة ملحوظة فوصل الى ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية والى ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨١. ويقدر ان هذا العجز قد ارتفع بحددة اكبر في اليمن الديمقراطية ليصل الى ٦٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢. أما الكتلة النقدية (١) في الاقتصادات غير النفطية فقد ازدادت بمعدلات عالية جدا في عام ١٩٨٠. على ان معدل نموها تناقص عموما في سنة ١٩٨١ ثم ما لبث ان ارتفع مرة اخرى في عام ١٩٨٢ ولعل السبب في ذلك هو على الارجح تزايد تمويل القطاع المصرفي للدين العام.

وهناك تفاوت صارخ في نسبة الادخار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي بين الاقتصادات النفطية والاقتصادات غير النفطية في غربي آسيا. فاقصادات البلدان المصدرة للنفط تتميز بارتفاع نسبة الادخار الى الدخل بما يزيد كثيرا عن الرقم المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية. ورغم ان هذه النسبة قد انخفضت في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بالقياس اليها في عام ١٩٨٠ الا انها، مع ذلك، ارتفعت لتصل الى ٥٦ في المائة في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والى ٤٣ في المائة في البحرين وعمان وقطر، فيما كان هبوط هذه النسبة حادا جدا في الكويت التي سجلت أدنى نسبة في هذه المجموعة ان بلغت ٢٩٥ في المائة مقابل ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٤٩ في المائة في عام ١٩٨١.

ومن جهة اخرى، سجلت الاقتصادات غير النفطية نسبة سلبية مطردة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي، فيما عدا الجمهورية العربية السورية التي بلغت النسبة فيها ١٣ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل ٦ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٢ في المائة في عام ١٩٨٠. اما في الاردن فقد كانت النسبة نحو ١١ في المائة وهي نسبة أفضل من المستوى المسجل في نهاية السبعينات. وتعرضت نسبة الادخار في لبنان الى مزيد من التردى انخفضت من نحو ١١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٧٥ في المائة في عام ١٩٨١ والى نحو ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٢. أما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية فان لديهما نسبة عالية جدا من الادخار السلبي. ان بلغت النسبة - ٣٦٦ في المائة في اليمن الديمقراطية في حين بلغت - ٢١٧ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٢. وديهي أنه يصعب جدا على البلدان غير النفطية في المنطقة على وجه العموم وعلى اقل البلدان نموا على وجه الخصوص الاقتراب في عام ١٩٩٠ من الرقم المستهدف الذي نصت عليه الاستراتيجية الانمائية وقدره ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى هذا فان هناك حاجة الى بذل جهود نشطة لتعبئة الموارد المحلية

(١) تشمل الكتلة النقدية بمعناها الواسع النقد وشبه النقد.

## ألف - التطورات المالية

### الاقتصادات النفطية

انتهجت الاقتصادات النفطية في المنطقة سياسات مالية توسعية سريعة على أثر الزيادة الحاصلة في أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠. وأدى ظهور التخمّة النفطية في منتصف عام ١٩٨١ والأخذ بتخفيضات في الانتاج الى نقص في إيرادات حكومات معظم البلدان في عام ١٩٨٢؛ ففي البحرين والمملكة العربية السعودية انخفضت في عام ١٩٨٣ أيضا الزيادات الهامشية المسجلة في الإيرادات في عام ١٩٨٢. ومع تزايد ضعف السوق النفطية انخفض سعر الاساس للنفط الخام لبلدان "الايك" من ٣٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد في آذار/مارس ١٩٨٣ أو بما نسبته ١٥ في المائة. وأسفر انخفاض حجم انتاج النفط وهبوط أسعاره عن نقص شديد في الإيرادات الحكومية في عام ١٩٨٣ وصل، في بعض الحالات، الى نحو ثلث اجمالي الإيرادات. ورغم تدني معدلات النمو في الانفاق الحكومي الا أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة عجز في الميزانيات. وقد جرى تمويل أوجه العجز من فوائض السنوات السابقة وبالسحب من أموال الاحتياطي العام كما حدث في الكويت وعمان؛ ويتقدم القروض والتسهيلات الائتمانية كما حدث في العراق وعمان. وعلى هذا كانت السمة العامة التي تميزت بها السياسة المالية في الاقتصادات النفطية هي فرض قيود على الميزانية. واذنا وضعنا في الاعتبار ان الانفاق الحكومي هو العامل الرئيسي المحدد لمستوى النشاط الاقتصادي فان الاثر السلبي لهذا التخفيض على النشاط الاقتصادي كان جليا في عام ١٩٨٣ ومن المتوقع ان يكون أثره ملموسا بدرجة أكبر في عام ١٩٨٤ أيضا. وفي محاولة للتخفيف من أثر خفض الانفاق العام تبذل الجهود بفرض زيادة دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. ومع أن ما تقدم يصور الاتجاه العام في البلدان المنتجة للنفط عموما الا أنه كان هناك تفاوت في الاحوال بين بلد وآخر (١).

أما البحرين فقد شهدت في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ زيادة ملحوظة في اعتمادات ميزانيتها فارتفعت بنسبة ٢٥ و ٢٠ في المائة في العامين المذكورين على التوالي. وارتفع الانفاق الانمائي بوتيرة أعلى بلغ متوسطها نحو ٢٤ في المائة فيما بلغ متوسط الانفاق الجاري ما نسبته ٢١ في المائة خلال نفس الفترة. ورغم ازدياد الانفاق كانت هناك فوائض في الميزانية بلغت في متوسطها ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وأدى استقرار الإيرادات واستمرار ارتفاع الانفاق في عام ١٩٨٢ الى تضاعف الفائض في الميزانية وانخفاض الفائض في ميزان المدفوعات من ٣٠٤ ملايين دينار بحريني في عام ١٩٨١ الى ٦٤٨ مليوناً. أما الميزانية الاصلية لعام ١٩٨٣ والتي اقترحت حدوث زيادة في الإيرادات، فقد أعيد النظر فيها في أيار/مايو ١٩٨٣ وخفض معدل نمو الانفاق من ٢٧ الى ١٣ في المائة. وتم خفض الانفاق الرأسمالي من ٣٢٥ مليون الى ٢٥٩٧ مليون دينار بحريني.

(انظر لطفا الجداول (١) و (٢) و (٣) المتعلقة بالنفقات والإيرادات الحكومية والنسبة المئوية لزيادتها السنوية.

وعلى صعيد الإيرادات، رفع سعر النفط مرتين في عام ١٩٨٣، كجزء من سياسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية الى خفض اعانات دعم البترول التي بلغ مجموعها ١٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٢، والى خفض الاستهلاك المحلي. ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٧٠ الى ١٠٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، كانت الحكومة تنظر في مسألة اصدار سندات التنمية في اواخر عام ١٩٨٣ لرفع الإيرادات. وكانت الحكومة قد اصدرت سندات التنمية للمرة الاخيرة في عام ١٩٧٨. ويجري اتخاذ الاستعدادات لاقامة سوق أوراق مالية محلية في عام ١٩٨٤ بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وستكون مقصورة باديء الامر على خدمة السوق المحلية ولكن يؤول ان تصبح أخيرا مرفقا ماليا للخليج بكامله.

وكانعكاس لانخفاض الإيرادات، فقد جرى مدّ فترة برنامج التنمية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ الى غاية عام ١٩٨٧، ولم يسمح للانفاق، بموجب الميزانية المتكافئة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥، بأن ينمو الا بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٨٤ وبنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨٥.

أما العراق، وحاله في ذلك حال سائر البلدان النفطية، فهو شديد الاعتماد في تحصيل إيراداته على صادراته النفطية. وتظل الضرائب على الدخل والاستهلاك ضئيلة في اسهامها في الإيرادات الكلية للحكومة؛ فمع اندلاع الحرب مع ايران في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ومع تناقص عدد منافذ تصدير النفط العراقي فيما بعد، انخفضت الإيرادات الحكومية بحدّة في عام ١٩٨١. وأسفر تصاعد الانفاق على الحرب وانخفاض الإيرادات عن وقوع عجز في الميزانية مما حدا بالعراق الى السحب من احيطاتياته وزيادة الدين العام. واستطاع العراق التغلب على العقبات المالية حتى أواخر عام ١٩٨٣ على الاقل وذلك من خلال اجراء ترتيبات مع بعض دول الخليج لبيع النفط والحصول على قروض طويلة الاجل وعلى معونة من هذه البلدان ومن خلال تسهيلات ائتمانية مقدمة من الموردين الرئيسيين له. وحصل العراق ايضا على قرضين قصيري الاجل من صندوق النقد العربي في عام ١٩٨٣ بمبلغ ٨٤٨ مليون دولار وبمبلغ ٩٠ مليون دولار، وقام عن طريق بنك الرافدين بجمع ٥٠٠ مليون دولار من السوق المالية الدولية. وعقد العراق اتفاقا للحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي وهو القرض الاول المقدم من هذا الصندوق منذ اندلاع الحرب مع ايران.

وأعطت ميزانيتها عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الأولوية للدفاع والبرامج المتصلة بالحرب والرعاية الاجتماعية . وفرضت قيود في عام ١٩٨٣ على مبالغ القطع الاجنبي التي كان يوسع العاملون الوافدين تحويلها الى اوطانهم ذلك أنه قدر أن نحو ٤٠٠٠ مليون دولار تغادر البلاد كتحويلات الى الخارج سنويا .

أما في الكويت فان انخفاض إيرادات الحكومة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ قد كان حوالي ٢٣ في المائة و ٢٥ في المائة في العامين المذكورين على التوالي . وأدى تدني عوائد النفط الى حدوث انخفاض في اسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من حوالي الثلثين في أواخر السبعينات الى ما يزيد قليلا عن النصف في عام ١٩٨٢ وانخفض اسهام النفط في الإيرادات العامة من أكثر من ٨٠ في المائة الى حوالي ٦٠ في المائة . على ان اقتصاد البلاد لقي دعما من الزيادة الحادة في دخل الاستثمارات الذي لم يدرج في الميزانية وهو أمر جعل الاقتصاد الكويتي أحسن حالا بالنسبة الى اقتصادات بلدان الخليج الاخرى . وشهدت فوائض الميزانية ، باستثناء دخل الاستثمارات ، انخفاضا هائلا ان نقصت من نحو ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ الى أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ . وفي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ ، اتخذت الحكومة موقفا أكثر تقييدا على صعيد السياسة المالية ان لم تسمح للانفاق أن ينمو الا بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة مع ١٨ في المائة في السنة السابقة . على ان القيود المفروضة على السياسة المالية هذه قد خفت قليلا في السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ مع حصول زيادة في الانفاق قدرت بنسبة ٨ في المائة أي بزيادة من ٣١١٣٤ الى ٣٣٧٦٣ مليون دينار كويتي . واذ أدخلنا في الحساب مبلغ الـ ٣٠٣٧ ملايين دينار كويتي المخصصة للصندوق الاحتياطي لاجيال المستقبل ومبلغ الـ ٣٠ مليون دينار كويتي المخصص لزيادة رأس المال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فان الانفاق الكلي يصل الى نحو ٣٧١٠ ملايين دينار كويتي . وبالاستناد الى تقديرات الميزانية فان الإيرادات ستتجه الى الهبوط أي ستنخفض من ٣٢٠٦ ملايين دينار كويتي الى ٣٠٣٧ مليون دينار كويتي وبذا تخلف عجزا بمبلغ ٦٧٣ مليون دينار كويتي يغطي من صندوق الاحتياطي العام للدولة . على أن ربع الانفاق الكلي يخصص لوزارة الكهرباء والماء مما يعكس الحاجة الى اعادة تقييم سياسة الاعانات الكبيرة المقدمة لدعم المنافع العامة .



وكان انهيار سوق المناخ وهي السوق المالية غير الرسمية في آب/اغسطس ١٩٨٢ الصدمة الثانية التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي وقد بدأت آثارها الثانوية بالظهور فسي عام ١٩٨٣ . ورغم ان الاقتصاد تمكن من تحمل هذه الصدمة ، وبذا اثبت قوته ، الا ان الحكومة اضطرت الى اتخاذ تدابير لدعم السوق المالية الرسمية مما اتاح للحكومة حيازة اغلبية الاسهم في اكثر من نصف الشركات المسجلة في هذه السوق . وأدى هذا الامر ، في آخر المطاف ، الى عكس سياسة اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر ، كما اضطرت الحكومة الى تصفية بعض الاصول الاجنبية كيما يتسنى لها دفع قيمة الاسهم التي تمت حيازتها مما أدى الى الاقلال من دخلها من الاستثمار .

وأما عمان فقد واصلت اتباع سياسة مالية توسعية رغم هبوط إيراداتها بنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٢ . على ان الانفاق ارتفع بنسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨١ وبنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٨٢ وبنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٨٣ ، ولكن يتوقع ان ينمو الانفاق بوتيرة أدنى في عام ١٩٨٤ ، أي بنسبة ٧ في المائة . ويستأثر الدفاع بنحو ٤٠ في المائة من الانفاق الجارى ، غير ان العجز في ميزانية عام ١٩٨٢ ، الذى وصل الى ١٨٩ مليون ريال عماني قد سد بفائض السنة السابقة من جهة وبأموال من صندوق الاحتياطي العام من جهة اخرى ، وكان هذا الصندوق قد انشئ في عام ١٩٨٠ ليتلقى ما نسبته ١٥ في المائة من عوائد النفط ومن فوائض الميزانية في حال وجودها . ومن المتوقع ان يستخدم قرض دولي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في سد بعض عجز عام ١٩٨٣ المقدر ٢٣٣ مليون ريال عماني . وقد حقق الانفاق في نطاق الخطة الخمسية الاغراض المرجوة . وتم حتى منتصف عام ١٩٨٣ انفاق ٥٥ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه الخطة .

أما قطر فان سياستها المالية قد بقيت محافظة عموما ذلك انها أبقت نمو الانفاق متمشيا مع نمو الإيرادات . ومن ثم جرى خفض الانفاق الحكومي بنسبة ١٤ر٤ في المائة في عام ١٩٨٢ مع انخفاض الإيرادات . ويقدر ان الإيرادات انخفضت أكثر في عام ١٩٨٣ وان الميزانية قد واجهت عجزا يقرب من ٥٤٦٠ مليون ريال قطري وانه جرى سده بفوائض السنوات السابقة . على ان ميزانية السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ تتطلب اجراء تخفيض بالغ في الانفاق الجارى وفي الانفاق على المشاريع الثانوية وذلك لبلوغ نسبة خفض عاممة في الانفاق قدرها ٣١ في المائة .

أما المملكة العربية السعودية، وهي البلد الرئيسي المصدر للنفط في المنطقة، فقد شهدت زيادة ملحوظة في إيراداتها إذ ارتفعت في عام ١٩٨١ إلى ٣٤٨١ مليار ريال سعودي من ٢١١٢ ملياراً في السنة السابقة لعام ١٩٨١، أي أن الزيادة كانت بنسبة ٦٥ في المائة. وزادت نسبة الإيرادات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ في المائة في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. واستقرت الإيرادات في عام ١٩٨٢ إذ وصلت إلى ٣٦٨ مليار ريال سعودي لتمثل زيادة أقل من ٦ في المائة، لكن هذه الإيرادات ما لبثت في عام ١٩٨٣ أن انخفضت بنسبة ٣٣ في المائة لتصل إلى ٢٤٦٣ مليار ريال سعودي ويتوقع لها أن تشهد مزيداً من الانخفاض لتصل إلى ٢٢٥ ملياراً في عام ١٩٨٤. غير أن الانفاق الحكومي ارتفع بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل إلى ٢٣٦٦ مليار ريال سعودي وارتفع مرة أخرى بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل في ذروته إلى ٢٨٤٦ ملياراً، أي إلى نسبة تقرب من ٥٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الإيرادات الحكومية لعام ١٩٨٣ انخفضت بنسبة تقرب من ١٤ في المائة لتصل إلى ٢٤٣٨ مليار ريال سعودي ومن المتوقع أن تشهد انخفاضاً آخر بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٤. ولما كان الانفاق الفعلي أقل من التقديرات في عام ١٩٨٣ فإن النقص في الانفاق في عام ١٩٨٤ بالقياس إلى الانفاق الفعلي يقدر بنسبة ٧ في المائة. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض فائض الميزانية من ١١١٦ مليار ريال سعودي في عام ١٩٨١ إلى ٢٥ ملياراً فحسب في عام ١٩٨٣ وذلك فيما توقعته ميزانية عام ١٩٨٤ عجزاً بمبلغ ٣٥ ملياراً.

ويشكل صافي الانفاق المحلي الحكومي عاملاً رئيسياً في حفز الطلب وفي التأثير على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والسيولة المحلية وفي ممارسة اثر مماثل في الأهمية على الدخل القومي، فضلاً عن اسهام الحكومة المباشر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ففي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ بلغ نصيب قطاع النفط أكثر من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية أي ما يقرب من نسبة ٨٧ في المائة من إيرادات الحكومة ومن جميع عائدات التصدير. وعلى هذا، يتوقع أن يمر النشاط الاقتصادي بمرحلة جمود. وتقوم السياسة الحالية على تعزيز وزيادة الكفاية في استخدام الطاقة الانتاجية المركبة وعلى تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أهم في حفز النمو.

وقد تعرضت قيمة الريال السعودي لسلسلة من عمليات التخفيض في عام ١٩٨٣؛ فقد هبط سعر تعادله مع الدولار من ٣٤٥ إلى ٣٤٧ إلى ٣٤٨ ومن ثم إلى ٣٥٠ ريالات سعودية للدولار الواحد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ انخفض سعر تعادله مع الدولار مرة أخرى ليصل إلى ٣٥١ ريالات سعودية للدولار. وكانت قوة الدولار بالمقارنة مع العملات الأخرى السبب الرئيسي لعمليات خفض قيمة الريال السعودي.

وأما الامارات العربية المتحدة فان ميزانيتها الاتحادية ابدت زيادات كبيرة في الإيرادات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ فقد تضاعفت تقريبا في عام ١٩٨٠ وارتفعت أيضا بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ لتصل الى ٢٢ ٥٩٢ مليون درهم. ومن هناك بدأت الإيرادات في سلوك اتجاه هبوطي لتقف عند ١٩ ٩٥٩ مليون درهم في عام ١٩٨٢ و ١٢ ٩٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٣، ويمثل هذا انخفاضا يقرب من ١٢ و ٣٥ في المائة على التوالي. واتخذ الانفاق مسارا مماثلا تقريبا اذ ارتفع بنسبة ٧٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ليصل الى ١٥ ٠٦٧ مليون درهم وبنسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ٢٠ ٣٦٦ مليون درهم، وبنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٢٢ ٢٥٩ مليون درهم ثم لينخفض بنسبة ١٧ في المائة ليصل الى ١٨ ٤٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣. وقد زاد العجز في الميزانية على الضعف اذ ارتفع من عجز تقديري بمبلغ ٢ ٣٠٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ الى ٥ ٥٠٦ ملايين درهم في عام ١٩٨٣. وقد ران يتحمل الانفاق على المشاريع الجزء الأكبر من الخفض في الانفاق فيما قدر ان يشهد الانفاق الجارى زيادة بنسبة ٤٣ في المائة.

وفي عام ١٩٨٢ شهد فائض الحساب الجارى للاقطار المصدرة للبترول الاعضاء في "الايك" ككل هبوطا كبيرا، فقد انخفض في عام ١٩٨٢ الى ما يعادل ٤ مليارات دولار بعد ان وصل الى ٥٩ مليار دولار في عام ١٩٨١. الا ان البيانات الاولية تشير الى ان الحساب الجارى قد شهد عجزا قدره ٧ مليارات دولار في الربيع الاول من عام ١٩٨٣ و ١٧ مليار دولار في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٣، مما يعكس انخفاضا في حجم الصادرات وتدنيا في الاسعار كذلك. على ان ابرز تغيير كان في الحساب الجارى للمملكة العربية السعودية.

وارتفعت الاحتياطيات الدولية لبلدان المنطقة المصدرة للنفط في عام ١٩٨١ بمقدار ١١١ مليار دولار لتصل الى ٤٣٢ مليار. وفي عام ١٩٨٢ هبطت هذه الاحتياطيات قليلا لتصل الى ٤٢ ٥٢٨ مليار.

وشهدت الاقتصادات النفطية، على العموم، زيادات متواضعة في معدلات التضخم فيها في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢. على ان الهبوط في اسعار الواردات وفي الانفاق الحكومي، وهو أمر قلل من ضغوط الطلب، أسفر عن زيادات اقل في الاسعار. ففي عام ١٩٨٢ ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة الى اعلى مستوى له في العراق والامارات العربية المتحدة اذ سجل زيادة في العراق بنسبة ٢٢ في المائة وزيادة في الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٢٤ في المائة ثم تلتهما في الارتفاع الكويت بنسبة ٧٨ في المائة والبحرين بنسبة ٧ في المائة. وكانت أدنى معدلات التضخم في قطر والمملكة العربية السعودية اذ سجلت قطر معدل تضخم بنسبة ٤٣ في المائة في حين لم تسجل المملكة العربية السعودية أية زيادة في الاسعار.

## الاقتصادات غير النفطية

ابرزت التطورات في الاقتصادات غير النفطية وعلى وجه التحديد في الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ، ثلاث خصائص مشتركة رئيسية هي : ( ١ ) أهمية المنح والقروض العربية بالنسبة لوضع ميزانية هذه البلدان ولاسيما في الاردن والجمهورية العربية السورية اللذين تغطي المنح فيهما جانبا كبيرا من العجز في ميزانيتهم ؛ ( ٢ ) ارتفاع مستوى الدين العام وتزايد الاعتماد على مصادر التمويل المحلية ؛ ( ٣ ) عدم تناقص التضخم ولاسيما في لبنان والجمهورية العربية السورية ، حيث كان التضخم فيهما في حدود ٢٠ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢ . والاقتصادات غير النفطية سريعة التأثير بالتطورات في البلدان المصدرة للنفط نظرا لشدة اعتمادها على المعونة والتجارة وتقديم الخدمات . ونتيجة لهذا كان ادائها الاقتصادي يتأثر مباشرة بصعود وهبوط العائدات النفطية . وعلاوة على ذلك ، ينطوي خفض الانفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية على خفض في الطلب على العمالة الوافدة مما يسبب مشكلة بالنسبة لمعظم الاقتصادات غير النفطية ( ١ ) .

أما الاردن فقد اتسم اقتصاده بشدة اعتماده على المعونة الخارجية ومعظم المعونة والقروض المقدمة الى الاردن تأتيه من البلدان العربية المصدرة للنفط . ويفضل هذا الاعتماد الى جانب التحويلات الواردة من الاردنيين العاملين في الخارج ، تمكن الاردن من تحقيق معدلات نمو عالية ومن التمتع بمعدل استهلاك فاق ناتجه المحلي الاجمالي ومن القيام في ذات الوقت بجمع اموال للانفاق الاستثماري بلغت اكثر من ٤٠ في المائة من ناتجه المحلي الاجمالي . على أن هذا الاعتماد جعل الاردن سهل التأثر بالتقلبات في مستوى المعونة . ولم تبلغ إيرادات الحكومة المتأتية عن المصادر المحلية الا ما نسبته ٥٥ في المائة من الإيرادات الكلية في عام ١٩٨٢ ؛ وهو رقم أفضل بقليل من الرقم لعام ١٩٨٠ الذي بلغ ٤٤٦ في المائة .

وزادت الإيرادات الحكومية الكلية في عام ١٩٨١ بنسبة ١٨ في المائة في حين نما الانفاق بنسبة ١٤٩ في المائة ، مما قلل من عجز الميزانية من ٥٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨١ . الا ان هذا الاتجاه انعكس في عام ١٩٨٢ حين زاد عجز الميزانية بنسبة ٥٢٤ في المائة او بما نسبته ٥٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ورغم النجاحات التي تحققت في جمع إيرادات محلية بنسبة ٦٢ في المائة الا ان الإيرادات الكلية المتضمنة المقبوضات من الخارج لم تزد الا بنسبة ٨ في المائة نظرا لهبوط الإيرادات من المصادر

---

( ١ ) للاطلاع على مزيد من المراجع نحيل القارئ الى الجدول ( ٤ ) المتعلق بفائض أو عجز الميزانية والى الجدولين ( ٧ ) و ( ٨ ) المتعلقين بالديون العامة المستحقة وخدمة الدين المسقط .

الخارجية في المقام الاول . وقدرت الهيات بمبلغ ٢٦٠ مليون دينار اردني ولكن لم يتم تلقي الا (٢١٨١ مليون فقط . وازدادت التحويلات لتصل الى ٣٦٠ مليون دينار اردني في عام ١٩٨٢ بعد ان بلغت ٣٤٥ مليون في السنة السابقة . ومن جهة اخرى قـدر للانفاق الكلي ان يزداد بنسبة ١١٦ في المائة ، ولكن الزيادة الفعلية في الانفاق الجارى بلغت نسبة ١٦٢ في المائة في حين بلغت الزيادة الفعلية في الانفاق الرأسمالي بنسبة ٤٤ في المائة فقط ، مما قلل من نصيب الانفاق الرأسمالي من الانفاق الكلي من ٤٠٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٢ .

وتم تمويل ٣٥ في المائة من عجز الميزانية الكلي محليا باصدار سندات الخزينة وسندات الحكومة . ويقدر ان يكون الدين العام قد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢ مقابل زيادة بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ليصل الى ١٤١٩٢ مليون دولار .

وقدرت ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق بمبلغ ٧٧٥٢ مليون دينار اردني أى بزيادة قدرها ٧٣ في المائة عن الانفاق في عام ١٩٨٢ . وقدر أن تزيد الايرادات بنسبة ١٧٦ في المائة لتصل الى ٧٦٢ مليون وان تبلغ الايرادات المحلية فيها ٤٢٤ مليون . ورفعت الرسوم الجمركية على السيارات من ١٠ الى ٢٠ في المائة وعلى المشروبات الروحية من ٥٠ الى ٦٠ في المائة . وقدر الانفاق الجارى بمبلغ ٤٧١٤ مليون أى بزيادة ٣٥ في المائة فحسب . وتعزى الزيادة بصورة رئيسية الى الفوائد المدفوعة على القروض الاجنبية . وتم تمويل بعض عجز الميزانية البالغ ١٣٤ مليون دينار اردني بقرض بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار جمع من سوق المال الاوروبية .

أما ميزانية عام ١٩٨٤ فهي ميزانية تكشف ينخفض فيها الانفاق قليلا أى من ٧٧٥٢ مليون دينار اردني الى ٧٧٠٢ مليون . ويشكل الدفاع والخدمات الاجتماعية مجالين ذوى أولوية في الانفاق الجارى .

ورغم الاوضاع الصعبة التي يواجهها لبنان فان اقتصاده قد أظهر مرونة كبيرة حتى عام ١٩٨٢ . وقد لحقت بالقطاع الانتاجي في الاقتصاد اللبناني خسائر جسيمة من جراء الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ والدمار الذى سببه هذا الغزو الى جانب ما تبعه من احداث في عام ١٩٨٣ ؛ ففي عام ١٩٨٠ بقي الناتج المحلي الاجمالي ، بالقيمة الحقيقية ، أقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى نظيره لعام ١٩٧٥ .

واتسمت الميزانية للسنوات الثلاث السابقة بتصاعد أوجه العجز فيها نظرا لارتفاع معدلات النمو في الانفاق التي تعكس الوضع التضخمي ، وللزيادة في مرتبات موظفي الحكومة ولتصاعد الانفاق على الدفاع . ومن جهة اخرى ، كان النمو في إيرادات الحكومة في أدنى حد له ومرر ذلك أساسا هو عدم اقتدار الحكومة على جباية الضرائب ومحدودية مبلغ المعونة الأجنبية . وقدرت ميزانية الحكومة لعام ١٩٨٢ الانفاق بمبلغ ٦٣ مليارات ليرة لبنانية ، مقابل ٥٤ مليارات ليرة لبنانية في عام ١٩٨١ ، أي ما يمثل نسبة ٤٨٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل متوسط قدره ٣١٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . أما الإيرادات المقدرة بمبلغ ٣ مليارات فقد قدراً ألا تغطي الا ٥٥ في المائة من الانفاق الكلي . وجرى تمويل العجز باللجوء الى مصرف لبنان (البنك المركزي) وبإصدار سندات خزينة قصيرة الاجل ويتلقى مساعدات اجنبية . وبلغت قيمة سندات الخزينة ٢٧٩ ١٢ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٤٩١٠ مليون في عام ١٩٨١ ، أي بزيادة قدرها ١٥٠ في المائة . وبلغت القروض من مصرف لبنان (البنك المركزي) الى ١٧٨٢ مليون ليرة لبنانية مقابل ٩٨١ مليون في آخر عام ١٩٨١ غير ان التقلبات الشهرية كانت عالية جدا . وزاد الدين العام بوتيرة عالية جدا ان ارتفع من ٧٩٣١ مليون ليرة لبنانية الى ١٥٠٧٠ مليون بين بداية ونهاية عام ١٩٨٢ . ومن اصل هذا المجموع ، كانت هناك نسبة ٨١٥ في المائة في شكل سندات خزينة ونسبة ١١٥ في المائة في شكل قروض من مصرف لبنان ونسبة ٦٩ في المائة في شكل قروض اجنبية . ووصلت مدفوعات الفائدة على الدين العام المحلي الى ١٣٨ مليون خلال عام ١٩٨٢ مقابل ٤٩٣ مليون في عام ١٩٨١ . الا أنه ينبغي ملاحظة ان الدين العام لم يبلغ الا ٢٨٨ مليار ليرة لبنانية في أول عام ١٩٨٠ ولكنه يقدر ان يبلغ ٢٣ مليارات في عام ١٩٨٤ .

وفي عام ١٩٨٣ قدرت الميزانية الانفاق الحكومي بمبلغ ٨ مليارات ليرة لبنانية واليرادات الحكومية بـ ٧ مليارات ، أي بعجز قدره ٢٧٧ مليارات ويعادل ثلث الميزانية (٣٣٨ في المائة) . ويجرى تغطية العجز من الجهاز المصرفي من جهة ومن القروض الأجنبية من جهة اخرى . وتدل المؤشرات على ان لبنان قد شهد في عام ١٩٨٣ أول عجز في ميزان مدفوعاته منذ الخمسينات قدره مصرف لبنان بمليار دولار . ويتوقع مشروع الميزانية لعام ١٩٨٤ حدوث زيادة في الانفاق بنسبة ٣٢ في المائة تصل الى ١٠٥٧٥ مليار ليرة لبنانية وتزايداً في العجز يقدر بمبلغ ٣٥ مليارات . وتظل الاولويات الثلاث خلال الاعوام الثلاثة الماضية هي الدفاع (٩٤٧ مليون) والتعليم (٥٠٦ مليون) والاشغال العامة (٨٢٣ مليون) .

وأما الجمهورية العربية السورية، فإنها بعد حدوث توسع كبير في نفقات الميزانية في عام ١٩٨٠ مقرونا بتوسع نقدي أدى الى حدوث ضغوط تضخمية قوية والى ارتفاع العجز المالي بنسبة ٦ نقاط مئوية ليصل الى ٢١ في المائة (١)، قد اتخذت تدابير تصحيحية منذ عام ١٩٨١ وذلك عن طريق الاخذ بسياسات مالية ونقدية اكثر تقييدا. وكان من التدابير المتخذة رفع اسعار المنتجات النفطية والاخذ بتدابير ضريبية جديدة والحد من الانفاق الجارى وقصر الانفاق الرأسمالي على المشاريع الجارية حتى اتمامها وكنتيجة لهذا يقدّر ان يكون العجز المالي في عام ١٩٨١ قد انخفض الى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (٢). وسد اكثر من ٦٠ في المائة من العجز بمنح و ١٥ في المائة بقروض اجنبية و ١٧ في المائة بالاقتراض من النظام المصرفي.

أما ميزانية عام ١٩٨٢ فقد كانت أقل تقييدا ان سمحت للانفاق بالنمو بنسبة ٢٣ في المائة حتى وصل الى ٣٣٣ مليار ليرة سورية مقابل زيادة متوقعة في الإيرادات بنسبة ٢٢ في المائة فقط لتصل الى ٢٠٢ مليار ليرة سورية وبذا كان هناك عجز بواقع ١٣١ مليارا او بزيادة بنسبة ٢٥ في المائة على عجز عام ١٩٨١ البالغ ١٠٤٨ مليارا. وفرضت قيود شديدة على الانفاق الجارى الذى تم خفضه عن المستوى الفعلي لعام ١٩٨١ بنسبة ٢٥ في المائة ليصل الى ١٦٧٥٠ مليون ليرة سورية، فيما حصلت زيادة كبيرة في الانفاق الرأسمالي بلغت نسبتها ٦٨٣ في المائة ليصل الى ١٦٥٩٥ مليوناً. غير ان الامراقتضى مراجعة الميزانية خلال السنة المذكورة للسماح بزيادة في الانفاق الجارى ليصل الى ١٧٥ ١٨ مليوناً (٣). وبالنظر الى ان الانفاق الرأسمالي الفعلي بلغ ما نسبته ٦٨ في المائة من الميزانية فإنه كان يتوقع ان يكون العجز اقل من تقديرات الميزانية بمبلغ ٣٩٥٨ مليون ليرة سورية.

(١) غطي ٥٤ في المائة من العجز تقريبا بمنح وان تطلب الامر الاستعانة الى حد كبير بالنظام المصرفي.

(٢) الارقام الفعلية للانفاق في الميزانية غير منشورة وعلى هذا يستند هذا التحليل الى تقديرات صندوق النقد الدولي.

(٣) قد يعزى هذا في أحد أسبابه الى قرار الحكومة بوقف ممارسة منح إعفاءات ضريبية لمشروعات عامة معينة اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٨٢. وبدلا من ذلك، وافقت الحكومة على تحمل ديون هذه المشروعات، وذلك كنتيجة لسياسة الدعم الحكومية. وفيما تتوقع الحكومة تحمل ديون في هذا الصدد خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) يبلغ مجموعها ٧٥ مليارات ليرة سورية فان هناك مبلغا أوليا يفترض تحويله خلال السنة المالية ١٩٨٢ في شكل سندات على الخزينة تبلغ قيمته ٣ مليارات ليرة سورية، والمتوقع ان يكتب مصرف سورية المركزى هذا المبلغ وان يتم تسديده سنويا خلال فترة ١٥ سنة بفائدة بنسبة ١٢١ في المائة في السنة.

وزادت تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٣ عن نظيرتها للسنة الماضية بنسبة ١١٧ في المائة فوصلت الى ما مجموعه ٣٧ ٢٥٣ مليون ليرة سورية . واذنا وضعنا في الاعتبار المعدل العالي للتضخم فان الزيادة تعني بالقيمة الحقيقية نقصا ، فالانفاق الجارى لم يزد على نظيره المعدل لعام ١٩٨٢ الا بنسبة ٢٧ في المائة فيما ارتفع الانفاق الرأسمالي بنسبة ١٢ في المائة ليصل الى ما نسبته ٥٠ في المائة من الانفاق الكلي . واستوعب الدفاع نسبة ٥٣٦ في المائة من الانفاق الجارى مقابل نسبة ٥٨٤ في المائة في عام ١٩٨٢ ، في حين استوعب التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية ما نسبته ١٨٤ في المائة من مجموع الانفاق الجارى .

ووصل الدين العام المتوسط والطويل الاجل الى ٢٣٣٦٦٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١ . ويقدر ان يكون قد ارتفع الى ٢٨ مليارا في عام ١٩٨٢ والى ٣ مليارات في عام ١٩٨٣ . ونما الدين العام القصير الاجل نموا سريعا ان ارتفع من رقم تقديري قدره ١٧٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ الى ٦٥٠ مليون دولار في حزيران / يونيو ١٩٨٢ فسي حين انخفض الدين العام المتوسط والقصير الاجل .

### أقل البلدان نموا

ظل بلدا المنطقة الاقل نموا الا وهما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية يحرزان تقدما مطردا بمعدلات نمو عالية حتى نهاية السبعينات . وفي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ استمر زخم النمو الحقيقي ولكن بمعدلات أدنى نسبيا . ففي عام ١٩٨١ منيت جهود التنمية بنكسات كبيرة حين دمرت فيضانات عارمة اجزاء كبيرة من اليمن الديمقراطية وحين ضربت هزات ارضية الجمهورية العربية اليمنية فأنزلت بالمرافق الاساسية والانتاج الزراعي اضرارا جسيمة مخلفة قطاعا كبيرا من السكان في حاجة ماسة الى المأوى والطعام . ونتيجة لذلك تعين تنقيح خططهما الانمائية بما يأخذ في نظر الاعتبار الا ولويات والاهداف الجديدة وتعين ايضا تنقيح معدلات نموها المتوقعة . وجعلت الكارثتان هذين القطرين في حاجة أكبر الى المعونة الاجنبية وجعلتهما تستوعبان جانبا أكبر من موارد هما للتعمير فضلا عن العجز الذى انزلته هاتان الكارثتان في ميزان المدفوعات في كلا البلدين .

أما اليمن الديمقراطية فما فتئت حتى عام ١٩٨٠ تحدث زيادة سريعة في نفقات ميزانيتها سعيا لبلوغ التنمية المعجلة التي تهدف اليها . فقد زيد الانفاق الحكومي بنسبة ٢٧٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ونسبة ٤٦٢ في المائة في عام ١٩٨١ وقدر أن الانفاق قد زيد في عام ١٩٨٢ بنسبة اخرى قدرها ٣٨ في المائة . على ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي هي من أعلى النسب في المنطقة . فقد بلغ الانفاق في عام



١٩٨٠ ما نسبته ٢٧٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ثم زاد الى ٧٩٩ في المائة في عام ١٩٨١ ووصل الى ٩٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠. ومن جهة أخرى ازدادت الإيرادات بنسبة ٦٠٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ونسبة ٢٠٦ في المائة في عام ١٩٨١، ولكن قدر أنها انخفضت بنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٢. وساعدت التحويلات الخاصة من الخارج في تمويل أنشطة القطاع الخاص ولاسيما التشييد والتجارة. وارتفعت هذه التحويلات من ٤٨٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ما قدر بمبلغ ٤٤٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وقد مكنت التحويلات مستوى الاستهلاك من تجاوز الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق. ففي عام ١٩٨٢ تجاوز الاستهلاك الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧١٨ مليون دولار أو ما نسبته ٢٥ في المائة. وشكلت التحويلات نحو ٤٢ في المائة من مجموع التحويلات الخاصة لتصل الى قرابة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج. ورغم ان الانفاق الجارى ازداد من ٩٦٧ مليون دينار يمني في عام ١٩٨٠ الى ١٦٤٤ مليون دينار في عام ١٩٨٢ الا ان نصيبه من الانفاق الحكومي الكلي هبط من ٦١٤ الى ٥١٧ في المائة. والبنود الرئيسية للانفاق الجارى في عام ١٩٨٢ هي الدفاع الذى استوعب ٤٠ في المائة ثم التعليم الذى استوعب ١٣٧ في المائة والادارة العامة التي استوعبت ٣١٩ في المائة. ومع بدء الخطة الانمائية الثانية زاد الانفاق الرأسمالي بنسبة ٤٩٨ في المائة في عام ١٩٨١ ونسبة ٦٨٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ليصل الى ١٥٣٨ مليون دينار يمني. وتقدر ميزانية عام ١٩٨٣ الانفاق الانمائي بمبلغ ٣٢٩ مليونا.

ويسد العجز في الميزانية بالمعونة الخارجية والتحويلات من العاملين في الخارج وبالاقتراض من الجهاز المصرفي. وبلغ صافي مستحقات الجهاز المصرفي على الحكومة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ مثلي ما كان عليه ويتوقع ان تبلغ ثلاثة امثاله من عام ١٩٨٢ أى انها زادت من ما مجموعه ٢١٠٢ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ الى ٤٣٧٩ مليونا و ٦٠١ مليون في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي. ووصلت سندات الخزينة وحدها الى نحو ٤٣٢٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ (١).

(١) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، تقرير قطري لاجتماع

الاطراف المانحة الاستعراضي، عدن، حزيران/يونيو ١٩٨٣.

Democratic Yemen's Economic and Social Development, Country Presentation to a Donor's Review Meeting, Aden, June 1983.

وفي عام ١٩٨٢ سجل ميزان المدفوعات أول عجز له بعد ان سجل فائضا على مدى خمس سنوات . وقدم صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الى اليمن الديمقراطية قروضا لسد هذا العجز . وزاد الدين العام من ٤٩٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٦٣٩٨ مليوناً في عام ١٩٨١ ، او بما نسبته ٢٨٢ في المائة . ومن المتوقع ان يكون العجز قد شهد زيادة اخرى فوصل الى ٧٦٠١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ رغم المساعدة الدولية الكبيرة التي تلقتها اليمن الديمقراطية عقب وقوع الفيضانات .

واما التطورات في الجمهورية العربية اليمنية فقد سلكت نهجا مماثلا يقوم على التوسع في الانفاق في الميزانية ، ذلك ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ٣٧٥ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٥٧٩ في المائة في عام ١٩٨٢ . ومع ان نصيب الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي ازداد من ٢٢٤ الى ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة الا ان النمو السريع في الانفاق الحكومي أدى الى احداث عجز في الميزانية .

لقد بلغ الانفاق الحكومي ٦٨٣٥٣ مليون ريال يمني في عام ١٩٨١ بالمقارنة مع ٥٠٢٣٧ مليوناً في عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٢ ارتفع الانفاق بنسبة ٢٤ في المائة ليصل الى ٨٤٧٤٢ مليوناً وقدر ان يزيد بنسبة ٢٩ في المائة فحسب في عام ١٩٨٣ ليصل الى ٨٧٢٠ مليوناً . وتراوح نصيب الانفاق الرأسمالي بين ٣٨١ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥١٤ في المائة في عام ١٩٨١ و ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٢ نظرا الى تزايد الاعتماد على المعونة الاجنبية اساسا . واستوعبت القسط الاوفر من الانفاق الجارى في عام ١٩٨٠ مصروفات الدفاع والامن ( ٢٣٠٢٢٢ مليوناً في عام ١٩٨٢ ) تلاها التعليم ( ٨٧٩٢٢ مليوناً ) وانخفض صافي مركز الحكومة لدى البنك المركزى اليمنى من فائض قدره ٥٩٠ مليون ريال يمني في نهاية السنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩ الى عجز قدره ٨٥٢٠ مليوناً في نهاية عام ١٩٨٢ . ثم تلقّت الجمهورية العربية اليمنية ، عقب الهزات الارضية التي ضربتها ، معونة ومساعدة كبيرة ولاسيما من المملكة العربية السعودية وذلك لمساعدتها على تمويل احتياجاتها الاساسية ولتفطية جزء من عجز ميزانيتها .

وترتب على ازدياد الانفاق الحكومي منذ اواخر السبعينات وما نجم عنه من أوجه عجز في الميزانية وما صحبه من مشكلات مستمرة في ميزان المدفوعات القيام بسحوبات كبيرة من الاحتياطيات . ويقدر ان تكون الاحتياطيات قد نقصت بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار خلال الاعوام الثلاثة المنتهية في نيسان /ابريل ١٩٨٣ . فقد هبطت هذه الاحتياطيات من ٩٣٣٣ مليون دولار في آخر شهر آذار /مارس ١٩٨٢ الى ٥٥٤٢ مليوناً في كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ والى ٤٩٢٥ مليوناً في آخر آذار /مارس ١٩٨٣ . على ان ثبات مستوى المعونة الاجنبية والتحويلات وتدني معدل النمو البالغ ٢٥ في المائة من الناتج المحلي

الاجمالي في عام ١٩٨٢ ، والذي كان نموا سالبا بالقيمة الحقيقية ، الى جانب تردى ميزان المدفوعات وهبوط الاحتياطيات أمور أدت جميعها الى نشوء مشكلات في القطع الاجنبي والى هبوط قيمة الريال اليمني . وفي محاولة لوقف هبوط قيمة الريال وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات اعلنت الحكومة مجموعة من التدابير ضمت انهاء دعم البنك المركزي لليمني للريال في السوق المحلية واحكام قوانين منح رخص الاستيراد واتخاذ تدابير للرقابة المباشرة على عمليات الاستيراد التي تبلغ قيمتها السنوية ٢٠٠٠ مليون دولار . وستجرى مراجعة اهداف الخطة الانمائية بما يتماشى مع تدفقات المعونة التي لا تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار سنويا . على ان ميزانية عام ١٩٨٤ ميزانية تكشف فهي تدعو الى خفض في الانفاق الى ان يصل الى ما مجموعه ١٧٦ ٨ مليون ريال يمني مقابل ٧٢٠ ٨ مليون في عام ١٩٨٣ . وتقدر الانفاق الرأسمالي بمبلغ ٢ ٨٧٣ مليون مقابل نحو ٩٨٤٧٣ ٣ مليون في عام ١٩٨٢ .

وأظهر الدين العام زيادة مطردة ان ارتفع من ٤٧٢٦٦ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ٨٧٦٤٤ مليون في عام ١٩٨٠ والى ١٠٩٣٨ مليون في عام ١٩٨١ . ومع ان من المقدر ان خدمة الدين في السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ قد بلغت نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الا انها كانت اربعة أمثال مجموع إيرادات التصدير . وقدر أن مدفوعات خدمة الدين بما فيها رؤوس المال والفائدة قد بلغت ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ٧١٤٤ مليون في عام ١٩٨٢ . ومع نهاية الخطة الخمسية الحالية فانه يقدر ان تكون مدفوعات خدمة الدين قد وصلت ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

#### باء - التطورات النقدية

اتبعت التطورات النقدية (١) في الاقتصادات النفطية ، فيما عدا العراق ، خلال السنوات القليلة الماضية ، على وجه العموم ، نمطا مماثلا للتطورات الحاصلة في القطاع المالي مما يعكس هيمنة الانفاق الحكومي في تحديد مستوى السيولة المحلية . وعلى هذا تسارع معدل نمو الكتلة النقدية (الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) = الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1) + شبه النقد ) في البلدان المصدرة للنفط كافة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ثم تناقص في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية التي حافظت على معدل الزيادة في الكتلة النقدية لديها لاسباب منها الحفاظ على مستوى الانفاق في الميزانية في تلك السنة . وكانت أعلى معدلات للنمو في الكتلة النقدية في عام ١٩٨١ قد سجلت في قطر والبحرين وعمان ان بلغت ٤١٦ في المائة و ٣٩٤ في المائة و ٣٩٢ في المائة في تلك البلدان على التوالي ، وذلك فيما سجلت الامارات العربية المتحدة أدنى معدل للكتلة النقدية ان بلغت ٢٣٦ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ شهدت عمان والمملكة العربية السعودية أعلى توسع في الكتلة النقدية بلسغ نسبة ٢٥ في المائة ونسبة ٢٣٤ في المائة على التوالي . وسجلت أدنى معدلات في الامارات العربية المتحدة (٦٦ في المائة) والبحرين (٦٩ في المائة) والكويت (٨١ في المائة) .

(١) انظر لطفا الجدولين (٥) و (٦) .

وكان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية في الكتلة النقدية مهيمنا في الاقتصادات النفطية وقد سلك اتجاهها تصاعديا في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢. فقد ارتفعت نسبة هذه الودائع الى مجموعة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة من ٤٤ في المائة الى ٥٦ في المائة في قطر ومن ٥٧ الى ٦٦ في المائة في البحرين ومن ٤٧ الى ٥٤ في المائة في عمان. وبلغ نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية أكثر من نصف مجموع الكتلة النقدية في جميع الاقتصادات النفطية في عام ١٩٨٢ باستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت هذه النسبة أعلى نسبة في الكويت والامارات العربية المتحدة حيث وصلت في عام ١٩٨٢ الى ٧١ و ٦٩ في المائة في هذين القطرين على التوالي. وهذا ليرتبط نظرا الى ان هذين البلدين يتمتعان بدخول عالية للفرد الى جانب معدلات الفائدة العالية التي كانت سائدة في أوائل الثمانينات والتي وصلت الى مستويات قياسية. واما استثناء المملكة العربية السعودية فيعزى الى مفهوم الربا أو الفائدة في الشريعة الاسلامية مما يؤدى الى تفضيل انواع اخرى من الاستثمارات.

أما نصيب العملة المتداولة في الكتلة النقدية فقد كان في تناقص في الاقتصادات النفطية خلال السنوات الخمس الماضية. ففي عام ١٩٨٢، لم يبلغ نصيب العملة المتداولة الا ما نسبته ٨ في المائة من مجموع الكتلة النقدية في الكويت وهي أدنى نسبة في المنطقة، وما نسبته نحو ٩ في المائة في البحرين والامارات العربية المتحدة. وكان نصيبها أعلى في عمان والمملكة العربية السعودية ان وصل الى ٢٣ و ٢٩ في المائة من الكتلة النقدية في البلدين المذكورين على التوالي. وهبط نصيب الودائع تحت الطلب في مجموع الكتلة النقدية هبوطا حادا خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٢ في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية مع ان الودائع تحت الطلب ظلت تشكل في المملكة العربية السعودية أكبر عنصر من عناصر الكتلة النقدية (٤٤ في المائة في عام ١٩٨٢). وفي الامارات العربية المتحدة هبط نصيب الودائع تحت الطلب فيما تراوح بين ٢٠ في المائة في الكويت و ٢٢ في المائة في عمان في عام ١٩٨٢.

وفي الاقتصادات غير النفطية، وبضمنها أقل البلدان نموا، تأثرت السيولة المحلية بالانفاق في الميزانية ولكن كان للعوامل الاخرى واهمها الدين العام دور على نفس القدر من الهمية. وتتضمن العوامل الاخرى صافي الاصول المحلية، وصافي الاصول الاجنبية، وتوفر الائتمانات للقطاع الخاص، وهي عوامل مترابطة فيما بينها. ونمت الكتلة النقدية بسرعة في هذه البلدان في عام ١٩٨٠ ولكن نموها في عام ١٩٨١ ضعف لينشط مرة اخرى في عام ١٩٨٢. وكان لبنان استثناء ان ازدادت فيه الكتلة النقدية بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨١،

لكن معدل نموها ضعف الى نصف ما كان عليه ليصل بذلك الى ٢٠.٢ في المائة في عام ١٩٨٢. وفي الاردن كانت الزيادة في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٢ مكافئة لنظيرتها في عام ١٩٨١. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل للتوسع في الكتلة النقدية في عام ١٩٨٠ ان بلغ هذا المعدل نسبة ٣٥ في المائة ثم تلاها لبنان واليمن الديمقراطية اللذان سجلا زيادة بنسبة ٣٢ في المائة تقريبا ، فيما سجلت الجمهورية العربية اليمنية أدنى معدل للتوسع في الكتلة النقدية ان بلغ ٢١.٥ في المائة. وفي عام ١٩٨١ كانت أدنى المعدلات تلك التي سجلها شطرا اليمن ان بلغ معدل الزيادة في اليمن الديمقراطية ١٢.٥ في المائة ومعدل الزيادة في الجمهورية العربية اليمنية ٨.٥ في المائة. وفي عام ١٩٨٢ ، كان أعلى معدل للزيادة هو الذي سجلته الجمهورية العربية اليمنية ( ٢٧.٦ في المائة ) وكان أدنى معدل للزيادة هو الذي سجلته اليمن الديمقراطية ( ١٧.٨ في المائة ) فيما كان معدلا الزيادة في لبنان والجمهورية العربية السورية في حدود ٢.٠ في المائة.

وكونت العملة المتداولة أكبر عنصر في مجموع الكتلة النقدية في الجمهورية العربية السورية ، واليمن الديمقراطية ، والجمهورية العربية اليمنية ، ان وصلت الى ٥٢.٤ و ٥٧.٨ و ٧٤.٦ في المائة في هذه الاقطار على التوالي . وخلافا للاقتصادات النفطية ، كان نصيب الودائع لأجل والودائع الادخارية من مجموع الكتلة النقدية متواضعا بدرجة يمكن فهمها ان بلغ ١٤.٢ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و ٢١.٢ في المائة في اليمن الديمقراطية ، كما كان منخفضا في الجمهورية العربية السورية بحيث لم يتجاوز ١٠.٨ في المائة . وكانت هذه الارقام أفضل من معدلات عام ١٩٧٨ التي بلغت ١٤.٥ و ٩.٤ و ٨.٣ في المائة في نفس البلدان على التوالي . وانفردت الودائع تحت الطلب في الجمهورية العربية السورية ، من بين الاقتصادات غير النفطية بأعلى نسبة بالقياس الى مجموع الكتلة النقدية ان بلغت في عام ١٩٨١ ما نسبته ٣٦.٨ في المائة . وفي الامكان عزو هذا الى تدني دخل الفرد في هذه البلدان ولا سيما في شطرى اليمن والى ارتفاع نسب الاستيراد فيها .

وخلافا للاقتصادات الاخرى غير النفطية ، بدا تكوين الكتلة النقدية في لبنان مماثلا لنظيره في الاقتصادات النفطية حيث كونت الودائع لأجل والودائع الادخارية الجانب الاكبر في الكتلة النقدية ان بلغت في عام ١٩٨٢ نسبة ٧٧.٢ في المائة وهي أعلى نسبة مسجلة في ارجاء المنطقة بأسرها . وكان نصيبا العملة المتداولة والودائع تحت الطلب متكافئين تقريبا ان بلغا ١١.٥ في المائة و ١١.٣ في المائة من المجموع على التوالي . ولعل ارتفاع مستوى الودائع لأجل والودائع الادخارية يعزى الى تقدم القطاع المصرفي وسلامته نسبيا والى ارتفاع معدلات الفائدة والى قلة عدد منافذ الاستثمار في الظروف السائدة .

أما تكوين الكتلة النقدية في الاردن فقد عكس مركزا وسطا بين مركزي لبنان والجمهورية العربية السورية ، ذلك ان العملة المتداولة كوّنت ٣٣٥ في المائة والودائع تحت الطلب ٢٢٦ في المائة والودائع لأجل والودائع الادخارية ٤٣٩ في المائة من مجموع الكتلة النقدية في عام ١٩٨٢ .

### جيم - المؤسسات المالية والأنشطة الاقراضية الاقليمية

جرى توجيه معظم الفوائض المالية الضخمة التي تراكمت خلال السبعينات في مجالات رئيسية ثلاثة هي : ( ١ ) جرى الاحتفاظ بها كودائع لدى المصارف الغربية ، بما في ذلك شراء الاصول الاجنبية ، ( ٢ ) انشاء مصارف ومجموعات شركات (كونسورتيوم) عربية ، ( ٣ ) تقديم المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية . ويعرض هذا الفرع بايجاز للتطورات الحاصلة في المجالين الاخيرين .

لقد أفلحت المصارف العربية في توحيد موقفها في السوق المالية الدولية خلال مطلع الثمانينات وذلك عقب دخولها المشهود في هذه السوق في السبعينات . وكان هم المصارف العربية الاول هو استثمار الفوائض المالية لبلدان المنطقة ، غير أنه بالنظر الى ان الاسواق النقدية والمالية في المنطقة لم تكن ، من حيث عدد وحجم مؤسساتها المالية وخبراتها ، على استعداد للاضطلاع بهذه المهمة ، فان معظم هذه الفوائض قد اودعت في المصارف الغربية وهو أمر حدا بالمصارف العربية الى القيام بنشاطات مختلفة منها الاشتغال بعمليات أسواق المال الاوروبية .

وخلال الفترة ١٩٧٧ - منتصف عام ١٩٨٣ ، ازداد نصيب المصارف العربية من مجموع القروض العالمية من ٢ الى ١٠ في المائة . ذلك ان مجموع القروض المشتركة قد وصل الى ٣٢ مليار دولار قدم منها ٤٤ في المائة الى مقترضين غرب و ١٩ في المائة الى اوروبا الغربية و ١٥ في المائة الى امريكا اللاتينية و ١٣ في المائة الى مقترضين آسيويين . والمصرفان العربيان الرئيسيان اللذان اشتركا في هذه العملية هما بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية وذلك بما قدما من قروض بلغت في مجموعها (٤ مليار دولار و ٣٤٤ مليار دولار على التوالي . وانخفض نصيب المصارف العربية الموجودة في غير منطقة الخليج من ٧٠ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ٢٥ في المائة من مجموع القروض المقدمة من قبل المصارف العربية في منتصف عام ١٩٨٣ ، وذلك في حين زاد نصيب الوحدات المصرفية الخارجية الموجودة في البحرين من ٤ في المائة الى ٣٠ في المائة ونصيب المصارف في المملكة العربية السعودية من ٢ في المائة الى ١٧٥ في المائة (١) .

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: Mehran Nakhjavani, Arab Banks and the International Financial Markets, published by Middle East Petroleum and Economic Publications, Cyprus, September 1983.

وانخفض حجم القروض العربية المشتركة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٤٥ في المائة نظرا لنقص السيولة الدولية وازدياد مخاطر العجز عن الدفع واعادة جدولة الديون . وخلال الاشهر العشرة الاولى من عام ١٩٨٣ استمرت القروض المشتركة المقدمة من المصارف العربية في الانخفاض فبلغت في مجموعها ٩ مليارات دولار أى بانخفاض عن نظيرتها لنفس الفترة في عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٥ في المائة . واستوعب المقترضون العرب ٥٦ في المائة من قروض المصارف العربية واوربا الغربية ٢٢ في المائة والمقترضون الآسيويون ١٦٤ في المائة . وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية في مقدمة المصارف العربية . وتحولت القروض عن امريكا اللاتينية ، من حيث الحجم والنصيب ، لصالح اوربا الغربية . وظل نصيب عمليات المصارف العربية في السوق الدولية للسندات غير ذى شأن يذكر ان وصل الى نحو ٢ في المائة .

وفي منتصف عام ١٩٨٣ كانت في البحرين ٧٤ وحدة من الوحدات المصرفية الخارجية بالقياس الى ٥٥ وحدة في عام ١٩٨٠ و ٦٥ في عام ١٩٨١ و ٧٢ وحدة في عام ١٩٨٢ (١) . وظل بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية يعلمان بوصفهما أكبر الوحدات المصرفية الخارجية . وازداد مجموع اصول الوحدات المصرفية الخارجية من ٥٠٧ مليون دولار في عام ١٩٨١ الى ٥٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، أى بزيادة قدرها ١٦٤ في المائة . الا انها سجلت في عام ١٩٨٣ زيادة قدرها ٦٣ في المائة لتصل اصولها الى ٦٢٧ مليون دولار بعد ان مرت اصولها بفترة تراجع حتى شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ حين هبطت اصولها الى ٥٦٧٩ مليون دولار . وتعزى الزيادة في الربع الاخير من عام ١٩٨٣ الى زيادة مطردة في الودائع من البلدان العربية بلغت (١٤١ مليار دولار او ما نسبته ٦٥٦ في المائة من مجموع الاصول . ووصلت القروض المقدمة الى الاقطار العربية الى ٢٩٤ مليار دولار او ما نسبته ٤٧ في المائة من مجموع الاصول .

وكونت الاصول القصيرة الاجل ، أى التي تقل فترة استحقاقها عن ستة أشهر ، اكثر من ثلاثة ارباع مجموع الاصول في عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٢٢ في المائة من الاصول التي تزيد فترة استحقاقها عن ستة أشهر .

(١) رفعت رسوم التسجيل اعتبارا من عام ١٩٨٤ بخمسة أمثال ما كانت عليه سابقا من ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دينار بحريني للمؤسسات التي تنشأ بمرسوم اميرى (منها بنك الخليج الدولي والمؤسسة العربية المصرفية ومجموعة التأمين العربية Arab Insurance Group) فيما يتعين على الوحدات المصرفية الخارجية ان تدفع كل منها رسوما سنوية قدرها ٢٥٠٠ دينار بحريني بدلا من مبلغ ٢٥٠ دينار بحريني المعمول به حتى نهاية عام ١٩٨٤ .

ويدت بلدان المنطقة الخمسة المصدرة للنفط وهي العراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، في مقدمة البلدان المانحة ان قدمت في عام ١٩٧٨ نحو ٦ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي في شكل معونات الى البلدان النامية . ومع ان نسبة المعونة الى الناتج القومي الاجمالي تبين انخفاضا نسبيا في السنوات التالية الا انها تجاوزت الى حد بعيد رقم الاستراتيجية الانمائية الدولية المستهدف الا وهو ٠.٧ في المائة ، ويتجاوز الى حد بعيد نسبة ال ٣.٨ في المائة التي سجلتها في عام ١٩٨٢ البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . على ان مجموع المعونة العربية بلغ ، بالقيمة المطلقة ، ذروته في عام ١٩٨٠ ان وصل الى ١٣٧ ٩ مليون دولار ثم هبط الى ٥٣٧ ٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ نظرا لتضاؤل عوائد النفط .

وكانت معظم المعونة الميسرة المقدمة من البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا ثنائية وعرضة للتأثر باعتبارات غير اقتصادية ذلك ان بعض البلدان المتلقية للمعونة نالت الجانب الاكبر من المعونة الثنائية كنتيجة للقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية بامداد "دولتي المواجهة" وهي الاردن والجمهورية العربية السورية ، بدعم عام . الا ان نصيب البلدان الاعضاء في الاكوا والبلدان العربية الاخرى أخذ بالتناقص لصالح البلدان الافريقية والآسيوية . ويشكل دعم الميزانية وميزان المدفوعات جزءا مهيمنا من المعونة الثنائية .

وشهدت المعونة المتعددة الاطراف ، المقدمة من خلال الصناديق العربية واجهزة المعونة العربية زيادة بالقيمتين النسبية والمطلقة في عام ١٩٨٢ . وكان ذلك نتيجة للزيادة في مواردها المالية ان ازدادت رؤوس اموال معظم الصناديق العربية بصورة ملحوظة في السنوات القليلة الماضية وامتد نطاقها الجغرافي ليشمل بلدانا نامية اخرى في افريقيا وآسيا .

وعلاوة على ذلك ، بيد وان تمويل المشروعات قد اجتذب مزيدا من المعونة فنالت مشروعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ومشروعات القدرة الكهربائية اكثر من نصف مجموع الارتباطات . وتلقت البلدان الاعضاء في الاكوا ٢١ في المائة والبلدان العربية الاخرى ٣٠ في المائة والبلدان الآسيوية ٢٦ في المائة والبلدان الافريقية ٢٠ في المائة من مجموع الارتباطات . وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ثم الصندوق السعودي والبنك الاسلامي للتنمية أنشط المؤسسات في هذا الصدد .



وأهمية اجهزة المعونة العربية لا تتبع فحسب من المعونة الانمائية التي تقدمها الى البلدان النامية العربية وغير العربية وانما تتبع ايضا من قدرتها على تعبئة موارد مالية اضافية من مصادر اجنبية . فقد رأيت الصناديق العربية على الاشتراك بصورة متزايدة مع المنظمات الاجنبية والدولية الاخرى في تمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية .

### نتائج

مع أن الزيادات الهائلة في الايرادات التي حصلت عليها بلدان الاكوا المصدرة للنفط خلال السبعينات قد اعتبرت على أنها خير وبركة الا انه بيدو أنه لم يكن ثمة مناص من مواجهة آثارها الجانبية في بعض الاحوال ، ذلك ان تلك الطفرة زادت اعتماد هذه البلدان على قطاع النفط . وان وفرة الموارد المالية جعلت الحاجة الى التخطيط المالي والادارة المالية اولوية ثانوية في مجال تعبئة الموارد وتخصيصها . ومن ثم زاد الانفاق في الميزانية زيادة سريعة دون ممارسة قدر كاف من التدقيق في اعتبارات المنفعة و/أو الجدوى . ونظرا لغياب وسائل متممة للسياسة العامة فان الاعتماد المفرط على الانفاق الحكومي انعكس في صور شتى منها مستوى الاسعار . فارتفاع ايرادات النفط لم يوجد الحاجة الى استخدام النظام الضريبي كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في زيادة الايرادات الحكومية ، مما جعل نسبة الناتج المحلي الاجمالي من بين أدنى النسب في العالم . وكذلك لم تساعد الايرادات العالية في تخصيص الموارد . بيد ان الانخفاض الحاد الذي حدث فيما بعد في عوائد النفط ابرز الحاجة الى القيام على وجه الخصوص باعادة تقييم السياسات المالية في هذه البلدان بغرض تحقيق عملية تعبئة وتوزيع أفضل للموارد بما ينسجم مع اهداف واحتياجات التنمية .

وفيما يتعلق بالبلدان غير النفطية في غربي آسيا ، حققت المعونات الضخمة ، المقدمة من البلدان المصدرة للنفط ، زيادات ملحوظة في الانفاق الجارى والانمائي على حد سواء ، في ميزانياتها . ولم يصر الى خفض الانفاق الا مع ضعف تدفق المعونة . ومع ان هذه البلدان لا تواجه مشكلات حادة على صعيد الديون الا أنه ينبغي ايلاء اهمية اكبر لتحقيق تعبئة أفضل للموارد المحلية مما يرفع من مستوى الادخار والاستثمار بما يتناسب ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وما زالت بلدان غربي آسيا النفطية وغير النفطية على حد سواء تستخدم نظم موازنة لا تلبي على نحو مناسب الاحتياجات اللازمة لقيام الحكومات بادارة اقتصادية فعالة وكفوءة . ولم يقيض بعد لاستخدام أساليب الموازنة ، القائمة على اساس التصنيف الاقتصادي والنوعي للعمليات او البرامج الحكومية ، وأساليب ميزانية الاداء ، الى جانب نظم المحاسبة وتدقيق الحسابات الخاصة بهما ان تحرز تقدما يذكر في معظم الحالات .



جداول المرفق



الجدول ١ - النفقات الحكومية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي (أ)  
في بلدان غربي آسيا

١٩٧٨ - ١٩٨٣

( بملايين العملات الوطنية )

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>الاقتصادات المصدرة للنفط</u>						
<u>المحريين</u>						
مجموع النفقات	٢٨٥٣٢	٢٥٤٣٥	٣١٦٦٨	٣٨١٦٦	٤٥٣٣٨	٥٧٦٦٩
	(٣٠٦)	(٢٥٠)	(٢٢٥)	(٢٤٠)	(٢٦٢)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٢٧٠	١٥٦٨	١٩٢٣	٢٣١٤	٢٧٩٤	٣١٧٢٢
	(١٤٧)	(١٥٤)	(١٣٧)	(١٤٦)	(١٦١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٤٨٣	٩٧٧	١٢٤٥	١٥٠٢	١٧٤٤	٢٥٩٧
	(١٥٩)	(٩٦)	(٨٨)	(٩٤)	(١٠١)	(٠٠٠)
<u>العراق</u>						
مجموع النفقات (د)	٤٦٥٠٠	٥٩٢٢٣	٩٠١٥٣	١١٩٢٠٦	١٢٠٤٩٨	١٣٢٩٠٠
	(٦٧٤)	(٥٢٠)	(٥٧٠)	(١٢٦٩)	(١٢٤١)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٨٥٠٠	٢٦٢٩٣	٣٧٧٥٣	٥١٧٧٨	٥٣٤٩٨	٧٩٤٠٠
	(٢٦٨)	(٢٣٢)	(٢٣٩)	(٥٥١)	(٥٥١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٢٨٠٠٠	٣٢٨٣٠	٥٢٤٠٠	٦٧٤٢٠	٦٧٠٠٠	٥٣٥٠٠
	(٤٠٦)	(٢٨٨)	(٣٣١)	(٧١٨)	(٦٩٠)	(٠٠٠)
<u>الكويت (هـ)</u>						
مجموع النفقات (و)	١٦٥٥٥	١٧٢٨٣	٢٢٩٣٢	٢٧٠٢٨	٢٨١٣٨	٣١١٣٥
	(٣٩٥)	(٢٥٦)	(٣٠٨)	(٣٩٩)	(٤٨٧)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٩٧٣٢	١٣٢٦٥	١٦١٧٤	١٨٢٠٩	٢٠٢٤٠	٢٣٣٨١
	(٢٣٢)	(١٩٧)	(٢١٧)	(٢٦٩)	(٣٥٠)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٦٨٢٣	٤٠١٩	٦٧٥٨	٨٨٢٠	٧٨٩٨	٧٢٥٣
	(١٦٣)	(٦٠)	(٩١)	(١٣٠)	(١٣٧)	(٠٠٠)

( يتبع )

الجدول ١ (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>عمان (هـ)</u>						
مجموع النفقات	٥٦٠٠١	٦٥٠٠٤	٩٢٥٠٠	١١٧٤٣٣	١٣٦٤٣٤	١٥٥٣٣٨
	(٦٢٣٧)	(٥٥٥٥)	(٤٧٣٣)	(٤٩٥٥)	(٥٤٣٨)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	٤٣٧٣٤	٣٥٧٣٣	٦٧٨٣٣	٨٥٦٣٩	٩٧٠٠٢	١٠٥٦٨٨
	(٤٩٠٠)	(٣٩٠٠)	(٣٤٣٧)	(٣٦١١)	(٣٩٠٠)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٢٢٣٧	١٩٣١١	٢٤٦٧٧	٣١٧٣٤	٣٩٥٠٢	٤٩٧٠٠
	(١٣٣٧)	(١٦٥٥)	(١٢٣٦)	(١٣٣٤)	(١٥٣٩)	(٠٠٠٠)
<u>قطر (هـ)</u>						
مجموع النفقات	٦٤٧٣٠	٨٢٧٠٠	١٠٩٣٧٠	١٤٧٤٣٠	١٢٦١٩٠	١٤١٩٤٨
	(٤١٣٢)	(٣٨٠٠)	(٣٧٣٨)	(٤٦٣٣)	(٤٣٣٨)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	٣٩٣٧٠	٥٨٤٠٠	٧٦٧٧٠	١١١١٣٠	٧٥٥٢٠	١٠٣٤٤٨
	(٢٥٣٣)	(٢٦٣٨)	(٢٦٣٦)	(٣٤٣٩)	(٢٦٣٢)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	٢٥٣٦٠	٢٤٣٠٠	٣٢٦٠٠	٣٦٣٠٠	٥٠٦٧٠	٣٨٥٠٠
	(١٥٣٩)	(١١٣٢)	(١١٣٣)	(١١٣٤)	(١٧٣٦)	(٠٠٠٠)
<u>المملكة العربية السعودية (هـ)</u>						
مجموع النفقات	١٣٨٠٤٨٠	١٤٧٩٧٣٠	١٨٨٣٦٣٠	٢٣٦٥٧٠	٢٨٤٦٤٨٠	٢٤٣٧٩٦٠
	(٦١٣٢)	(٥٩٣٣)	(٤٨٣٨)	(٤٥٣٤)	(٥٤٣٢)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	٠٠٠	٧١٦١٧٠	٨٣٨٦٧٠	١١٣٥٠٠	١٤٤٠٠٠	١١٥٦٠٠
	(٠٠٠٠)	(٢٨٣٥)	(٢١٣٧)	(٢١٣٨)	(٢٧٣٤)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	٠٠٠	٧٦٩٥٤٠	١٠٤٤٩٦٠	١٢٣١٠٠	١٤٠٧٠٠	١٣٨٢٠٠
	(٠٠٠٠)	(٣٠٣٨)	(٢٧٣١)	(٢٣٣٦)	(٢٦٣٨)	(٠٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>الامارات العربية المتحدة (هـ)</u>						
مجموع النفقات (ح)	٧٠٠٧٦٦	٨٤٥٩٨٨	١٥٠٦٧٥	٢٠٣٦٥٩	٢٢٢٥٩٥	٣٤٠٦٠٦
	(١١٦٦)	(١٠٦٦)	(١٣٧٧)	(١٧٧١)	(١٩٦٦)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	٥٨٥٣٤٤	٧٣٦٢٢٤	١٢٢٢٠٠	١٧٥٤٧٣	١٨٧١٩٦	١٦١٧٠٠
	(٩٦٦)	(٩٢٢)	(١١١١)	(١٤٧٢)	(١٦٦٥)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	١١٥٤٢٢	١٠٩٧٤٤	٢٨٤٧٠٠	٢٨١٨٦٦	٣٥٣٩٩٩	٢٢٣٦٠٠
	(١١٩)	(١٤٤)	(٢٦٦)	(٢٤٤)	(٣١١)	(٠٠٠٠)
<u>الاقتصادات غير النفطية</u>						
<u>الاردن</u>						
مجموع النفقات	٣٦١١٥	٥١٥٧٧	٥٦٣١١	٦٤٧٧١	٧٢٢٢٢	٧٧٥٥٢
	(٥٦١١)	(٦٧٢٢)	(٥٦٤٤)	(٥٣٦٦)	(٥٢٨٨)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	٢١٢٢٩	٣٢١١٣	٣٣٦١١	٣٩١١٥	٤٥٥٣٣	٤٧١٤٤
	(٣٣٠)	(٤١١٩)	(٣٣٧٧)	(٣٢٥٥)	(٣٣٣٣)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٤٨٦٦	١٩٤٤٣	٢٢٧٠٠	٢٥٥٦٦	٢٦٦٦٩	٣٠٣٨٨
	(٢٣١١)	(٢٥٣٣)	(٢٢٧٧)	(٢١١٢)	(١٩٥٥)	(٠٠٠٠)
<u>لبنان (ط)</u>						
مجموع النفقات	٢٢٦٠٠٠	٢٨٠٥٥٠	٤٧٠٠٠٠	٥٢٢٠٠٠	٥٩٤٥٥٠	٨٦١٠٠٠
	(٢٥٧٧)	(٢٥٢٢)	(٣٢٧٠)	(٣١٦٦)	(٤٨٧٧)	(٠٠٠٠)
النفقات الجارية	١٦٦٧٧٩	٢٠٨٠٥٣	٣٩٨٠٠٠	٤٥٦٠٠٠	٤٦٦٦٩٠	٥٠٠٠٠٠
	(١٩٠٠)	(١٨٧٧)	(٢٧٧٢)	(١٧٧٦)	(٣٨٨٢)	(٠٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٩٢١١	٧٢٤٧٧	٧٢٠٠٠	٦٦٠٠٠	١٢٧٦٠٠	٣٦١٠٠٠
	(٦٧٧)	(٦٥٠)	(٤٩٩)	(٤٠٠)	(١٠٤٤)	(٠٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>الجمهورية العربية السورية (ج)</u>						
مجموع النفقات	١٨٤٨٠٠	٢٢٨٤٩١	٢٩٣٥٠٠	٣١٠١٩٠	٣٣٣٤٥٠	٣٧٢٥٣٠
	(٥٦٥)	(٥٨١)	(٥٦٧)	(٤٦٦)	(٤٦٠)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٧٧٣٨٢	١١٧٢٢١	١٤٧٢٨٠	١٦٥١٣٠	١٦٧٥٠٠	١٨٦٧١٨
	(٢٣٧)	(٢٩٨)	(٢٨٤)	(٢٤٨)	(٢٣١)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	١٠٧٤١٨	١١١٧٢٠	١٤٦٢٢٠	١٤٥٠٦٠	١٦٥٩٥٠	١٨٥٨١٢
	(٣٢٨)	(٢٨٣)	(٢٨٢)	(٢١٨)	(٢٢٩)	(٠٠٠)
<u>أقل البلدان نموا</u>						
<u>اليمن الديمقراطية</u>						
مجموع النفقات	١٢١١	١٢٣٧	١٥٧٦	٢٣٠٥	٣١٨١ (ج)	٠٠٠
	(٦٤٢)	(٥٥١)	(٦٧٤)	(٧٩٩)	(٩٩٠)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	٦١٤	٧١٧	٩٦٧	١٣٩٤	١٦٤٤	٠٠٠
	(٣٢٦)	(٣٢٠)	(٤١٤)	(٤٨٣)	(٥١٢)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٩٧	٥٢٠	٦٠٩	٩١٢	١٥٣٨	٠٠٠
	(٣١٧)	(٢٣٢)	(٢٦٠)	(٣١٦)	(٤٧٩)	(٠٠٠)
<u>اليمن</u>						
مجموع النفقات	٢٤١٧٤	٤٤٦٤٩	٥٠٢٣٧	٦٨٣٥٣ (د)	٨٤٧٤٢	٨٧٢٠٠
	(٢٣٨)	(٣٧٥)	(٣٩٨)	(٥٢١)	(٥٧٩)	(٠٠٠)
النفقات الجارية	١٨٤٧٢	٢٤٢٧٤	٣١٠٨٦	٣٣٢٥٣	٤٤٨٩٥	٠٠٠
	(١٨٢)	(٢٠٤)	(٢٤٦)	(٢٥٤)	(٣٠٧)	(٠٠٠)
النفقات الانمائية	٥٧٠٢	٢٠٣٧٥	١٩١٥٠	٣٥١٠٠	٣٩٨٤٧	٠٠٠
	(٥٦)	(١٧١)	(١٥٢)	(٢٦٨)	(٢٧٢)	(٠٠٠)

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(١) تمثل الارقام الواقعة بين الاقواس النسب المئوية من الناتج المحلي الاجمالي. أما الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٢ فهو مؤقت. وقد دورت مكونات المجاميع عند الضرورة. (يتبع)



الجدول ١ (تابع)

- (ب) رقم فعلي مؤقت .
- (ج) تقديرات الميزانية .
- (د) النفقات الجارية حقيقية في حين ان النفقات الانمائية تعكس مخصصات الميزانية . ولم تدخل ميزانية المؤسسات العامة لاغراض المقارنة .
- (هـ) لا تتفق السنة المالية مع السنة الميلادية . لكن السنة المالية بدأت تتفق مع السنة الميلادية في عمان منذ عام ١٩٨٢ .
- (و) النفقات المحلية التي لا تشمل التحويلات الى الخارج .
- (ز) كانت ميزانية عام ١٩٨٢ ميزانية ١٨ شهرا انتهت في نيسان /ابريل ١٩٨٣ .
- (ح) تشمل النفقات الانمائية المشاركة في رأس المال .
- (ط) تقديرات مؤقتة من قبل صندوق النقد الدولي .
- (ي) صارت السنة المالية تتفق مع السنة الميلادية ابتداءً من عام ١٩٨٠ .
- (٠٠٠) تشير الى عدم توفر بيانات .

الجدول ٢ - الإيرادات الحكومية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي (أ)  
في بلدان غربي آسيا

١٩٧٨ - ١٩٨٣

( بملايين العملات الوطنية )

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
الاقتصادات المصدرة للنفط						
البحرين						
مجموع الإيرادات	٢٧٣٣٩	٣٠٤٣٣	٤٤٥٦٦	٥٣٦٧٧	٥٥٤٦٦	٥٣٠٠٠
	(٢٩٤)	(٢٩٩)	(٣١٦)	(٣٣٨)	(٣٢٠)	(٠٠٠)
الضريبة	٢٦٦	٢٨٩	٢٩٥	٣٣٢	٤١٢	...
	(٢٩)	(٢٨)	(٢١)	(٢١)	(٢٤)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٢٤٧٣	٢٧٥٤	٤١٦١	٥٠٣٥	٥١٣٤	...
	(٢٦٦)	(٢٧١)	(٢٩٦)	(٣١٧)	(٢٩٦)	(٠٠٠)
العراق						
مجموع الإيرادات	١٨٥٠٠ (د)	٢٥٦٦٥	٦٢٦٠٦	٤٠١٠٠	٣٦٩٠٠	...
	(٢٦٨)	(٢٢٥)	(٣٩٦)	(٤٢٧)	(٣٨٠)	(٠٠٠)
العادية	٢٥٨٢	...	...	...	...	...
الضريبة	(٣٧)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبة	١٥٩١٨	...	...	...	...	...
	(٢٣١)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الإيرادات المخصصة لخطة التنمية	٢٨٠٠٠	٢٣٨٣٠	٥٢١٣١١	...	...	...
الكويت (هـ)						
مجموع الإيرادات	٣٠٩٦٧	٣٢٨٥٥	٦١٤٥٦	٤٦٧٥٩	٣٠٠٨٦	٣٢٠٦٠
	(٧٣٨)	(٤٨٧)	(٨٢٥)	(٦٩٠)	(٥٢١)	(٠٠٠)
الضريبة	٣٢٣٣	١٤٨٥	٢٠٨٩	٢٦٠٥	٢١٤٦	٢٢٦٥
	(٧٧)	(٢٢)	(٢٨)	(٣٨)	(٣٧)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٢٧٧٣٤	٣١٣٧٠	٥٩٣٦٦	٤٤١٥٤	٢٧٩٤٠	٢٩٧٩٥
	(٦٦)	(٤٦٥)	(٧٩٧)	(٦٥٢)	(٤٨٤)	(٠٠٠)

(تابع)

الجدول ٢ - الإيرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
عمان (هـ)						
مجموع الإيرادات	٦٠٢٢٣	٦٩٢٢٢	٩٢٣٢٧	١٢٦٢٢٢	١١٧٥٨٤	١٣٢٠٠٠
	(٥٦٠)	(٥٨٧)	(٤٧٢)	(٥٣٢)	(٤٧٢)	(٠٠٠)
الضريبة	١٩٨	٢٤٦	٩٨٣	٣٩٦	٤٣٩	٣٤٢
	(٢٢)	(٢١)	(١٤)	(١٧)	(١٨)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٤٨٢٥	٦٦٧٦	٨٩٥٤	١٢٢٢٦	١١٣١٥	١٢٨٥٨
	(٥٣٨)	(٥٦٦)	(٤٥٨)	(٥١٦)	(٤٥٥)	(٠٠٠)
قطر (هـ)						
مجموع الإيرادات	٨٢٢٥١	١٢٠٩٠٠	١٩٠٠٤٠	١٩٢٤٣٠	١٣٦٧١٠	٨٧٣٥٣
	(٥٢٤)	(٥٣٩)	(٦٥٨)	(٦٠٤)	(٤٧٤)	(٠٠٠)
الضريبة	١١٢٦	١١٥٠	...	...	...	...
	(٠٧)	(٠٥)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٨١١٢٥	١١٦٢٨٠	...	...	...	...
	(٥١٦)	(٥٣٤)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
المملكة العربية (هـ)						
السعودية						
مجموع الإيرادات	١٣٠٦٥٩٠	١٣١٥٠٥٠	٢١١١٩٦٠	٢٤٨١١٩٠	٣٦٨٠٠٦٠	٢٤٦٢٥٦٠
	(٥٨٠)	(٥٢٧)	(٥٤٧)	(٦٦٩)	(٧٠١)	(٠٠٠)
الضريبة	٤٩٣٦٠	٦٣٧٩٠	...	...	...	...
	(٢٢)	(٢٦)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبة	١٢٥٧٢٣٠	١٢٥١٢٥٠	...	...	...	...
	(٥٥٨)	(٥٠١)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
الإمارات العربية المتحدة (هـ)						
مجموع الإيرادات	٦٩٧٣٢٩	٨٦٨٢٢٢	١٧٢٨٦٢٢	٢٢٥٩٢٢٢	١٩٩٥٩٢٥	١٢٩٠٠٠
	(١١٥)	(١٠٩)	(١٥٨)	(٢٠٦)	(١٦٧)	(١١٤)
الضريبة	...	...	...	...	...	...
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)
غير الضريبة	...	...	...	...	...	...
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ٢ - الإيرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
<u>الاقتصادات غير النفطية</u>						
<u>الأردن</u>						
مجموع الإيرادات	٣٣٠ر٩	٤٣٥ر٨	٥٠٧ر٠	٥٩٨ر٥	٦٤٨ر٢	...
مجموع الإيرادات المحلية	١٥٨ر٥	١٨٧ر٩	٢٢٦ر١	٣٠٩ر٢	٣٥٩ر٢	٤٢٤ر٠
	(٢٤٦)	(٢٤٥)	(٢٢٦)	(٢٥٦)	(٢٦٣)	(٠٠٠)
الضريبة	١٢٣ر٣	١٥١ر١	١٧٤ر٧	٢٣٣ر٠	٢٦١ر٥	...
	(١٩١)	(١٩٧)	(١٧٥)	(١٩٣)	(١٩١)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٣٥ر٢	٣٦ر٨	٥١ر٤	٧٦ر٢	٩٢ر٧	...
	(٥٥)	(٤٨)	(٥٢)	(٦٣)	(٧٢)	(٠٠٠)
<u>لبنان</u>						
مجموع الإيرادات (ز)	١٦٣ر٥	١٨١ر٣	٢٩٠ر٨	٣٢٥ر٥	٣٠٢ر٤	٥٠٨ر٠
	(١٨٦)	(١٦٣)	(١٩٨)	(١٩٧)	(٢٤٨)	(٠٠٠)
الضريبة	٩٣ر٠	١٠٢ر٥	١٠٤ر٠	٧٩ر٠	٩٣ر٥	...
	(١٠٦)	(٩٢)	(٧١)	(٤٨)	(٧٧)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٧٠ر٥	٧٨٨ر٠	١٨٦ر٨	٢٤٦ر٥	٢٠٨ر٩	...
	(٨٠)	(٧١)	(١٢٧)	(١٤٩)	(١٧١)	(٠٠٠)
<u>الجمهورية العربية السورية (ج)</u>						
مجموع الإيرادات	١٨٤٨ر٠	٢٢٨٤ر٩	٢٨٩٠ر٣	٣٠٤٨ر٠	٣٣٣٤ر٥	٣٧٢٥ر٣
	(٥٦٥)	(٥٨١)	(٥٥٨)	(٤٥٨)	(٤٦٠)	(٠٠٠)
الضريبة	٢٩٩٢ر٤	٣٠٢٤ر٣	٤٢١٢ر٩	٥٥١٩ر٦	٧٩٤٧ر٠	٩٥٨٢ر٩
	(٩١)	(٧٧)	(٨١)	(٨٣)	(١١٠)	(٠٠٠)
غير الضريبة	١٥٤٨ر٧٦	١٩٨٢ر٤٨	٢٤٦٩ر٠	٢٤٩٦ر٠٤	٢٥٣٩ر٨	٢٧٦٧ر٠
	(٤٧٤)	(٥٠٤)	(٤٧٧)	(٣٧٥)	(٣٥٠)	(٠٠٠)

(يتبع)

الجدول ٢ - الإيرادات الحكومية (تابع)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (ب)	١٩٨٣ (ج)
أقل البلدان نمواً						
اليمن الديمقراطية						
مجموع الإيرادات	٤٦٥	٥٤٣	٨٧٢	١٥٥٢	٩٩٥ (ج)	...
	(٢٤٧)	(٢٩٢)	(٣٧٣)	(٣٦٥)	(٣١٠)	(٠٠٠)
الضريبة	٣٣٦	٤٣١	٦٨٨	٨٧٩	٨١١	...
	(١٧٨)	(٢٣٢)	(٢٩٤)	(٣٠٥)	(٢٥٢)	(٠٠٠)
غير الضريبة	١٢٩	١١٢	١٨٤	١٧٤	١٨٤	...
	(٦٨)	(٦٠)	(٧٩)	(٦٠)	(٥٧)	(٠٠٠)
اليمن						
مجموع الإيرادات	٢١٤٦٥	٢٦٧٤١	٣١٨٧٩ (ج)	٣٣٢٩٢	٥١٢٠٩	٥٤٦٠٠
الجارية	(٢١١)	(٢٢٤)	(٢٥٢)	(٢٥٤)	(٣٥٠)	(٠٠٠)
الضريبة	١٧٣١٨	٢٠٧٨٧	٢٣٧٤٤	٢٣٠٨١	٣٥٦٨٥	...
	(١٧٠)	(١٧٤)	(١٨٨)	(١٧٦)	(٢٤٤)	(٠٠٠)
غير الضريبة	٤١٤٧	٥٩٥٤	٨١٣٥	١٠٢٠٩	١٥٥٢٤	...
	(٤١)	(٥٠)	(٦٤)	(٧٨)	(١٠٦)	(٠٠٠)

المصدر: الأكو، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

(أ) تمثل الأرقام الواقعة بين الأقواس النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٢ فهو مؤقت وقد دورت بنود المجاميع عند الضرورة.

(ب) رقم فعلي مؤقت.

(ج) تقديرات الميزانية.

(د) الإيرادات لعام ١٩٧٨ هي تقديرات ميزانية في حين أن الإيرادات لأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ هي إيرادات فعلية لا تتوفر بشأنها معلومات عن تفاصيلها.

(هـ) صارت السنة المالية في عمان تتعلق مع السنة الميلادية ابتداءً من عام ١٩٨٢.

(و) ميزانية ١٩٨٢ هي ميزانية لمدة ١٨ شهراً انتهت في نيسان/أبريل ١٩٨٣.

(ز) يشمل ذلك المعونات الخارجية عدا عام ١٩٧٨.

(ح) صارت السنة المالية تتفق مع السنة الميلادية منذ عام ١٩٨٠.

(٠٠٠) تشير إلى عدم توفر بيانات.

الجدول ٣- النسبة المئوية للتغير في النفقات والايادات  
الحكومية ١٩٧٨-١٩٨٣

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
<u>البحرين</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	١٠٨-	٢٤٥	٢٠٤	١٨٩	٢٧١
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	١١١	٤٦٤	٢٠٤	٣٣	٤٤-
<u>المراق</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٧٤	٥٢٢	٣٢٢	١١	١٠٣
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٢١٢	١٤٣٩	٣٦٠-	٨٠-	٠٠٠
<u>الكويت</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٤٤	٣٢٦	١٧٩	٤١	١٠٦
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٦١	٨٧٠	٢٣٩-	٣٥٧-	٦٦
<u>عمان</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	١٦١	٤٢٢	٢٧٠	١٦٢	١٣٩
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٣٧٨	٣٣٤	٣٦٦	٦٩-	١٢٣
<u>قطر</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٧٨	٣٢٢	٣٤٨	١٤٤-	١٢٥
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٤٧٠	٥٧٢	١٣	٢٩٠-	٣٦١-
<u>المملكة العربية السعودية</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٧٢	٢٧٣	٢٥٦	٢٠٣	١٤٤-
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٠٦٥	٦٠٦	٦٤٨	٥٧	٣٣١-
<u>الامارات العربية المتحدة</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٢٠٧	٧٨١	٣٥٢	٩٣	١٧٣-
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	٢٤٥	١٠٠٢	٢٩٩	١١٦-	٣٥٤-
<u>الاردن</u>					
النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية	٤٢٧	٩٢	١٤٩	١١٦	٧٣
النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية	١٨٦	٢٠٣	٣٦٨	١٦٢	١٨٠

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

					البلد
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
<u>لبنان</u>					
٤٤٨	١٣٩	١١١	٦٧٦	٢٤١	النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية
٦٨٠	٧١-	١١٩	٦٠٤	١٠٩	النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية
<u>الجمهورية العربية السورية</u>					
١١٧	٧٥	٥٧	٢٨٤	٢٣٦	النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية
١١٧	٩٤	٥٥	٢٦٥	٢٣٦	النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية
<u>اليمن الديمقراطية</u>					
٠٠٠	٣٨٠	٤٦٣	٢٧٤	٢٢	النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية
٠٠٠	٥٤-	٢٠٦	٦٠٦	١٦٨	النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية
<u>اليمن</u>					
٢٩	٢٤٠	٣٦١	١٢٥	٨٤٧	النسبة المئوية للزيادة في النفقات الحكومية
٦٦	٥٣٨	٤٤	١٩٢	٢٤٦	النسبة المئوية للزيادة في الايرادات الحكومية

المصدر: جدولا الاكوا (١) و (٢) حول النفقات والايرادات الحكومية.

الجدول ٤- فائض أو عجز (أ) الميزانية ونسبته المئوية من الناتج  
المحلى الاجمالي ١٩٨٠-١٩٨٣  
(بملايين العملات الوطنية)

البلد	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
<u>الاقتصادات المصدرة للنفط</u>				
البحرين	١٢٨٨٨ (٩٢)	١٥٥٥١ (٩٨)	١٠٠٠٨ (٥٨)	٤٦٧٩- (٠٠٠)
العراق	٢٤٨٥٣ (١٥٧)	١١٦٧٨- (١٢٤)	١٦٥٩٨- (١٧٠)	٠٠٠ (٠٠٠)
الكويت	٣٨٥٢٤ (٥١٧)	١٩٧٣١ (٢٩١)	١٩٤٨٨ (٣٤)	٩٢٥ (٠٠٠)
عمان	١٣- (٠٠٧)	٨٧٩ (٣٧)	١٨٩٠- (٧٦)	٢٣٣٠- (٠٠٠)
قطر	٨٠٦٧٠ (٢٧٩)	٤٥٠٠٠ (١٤١)	١٠٥٢٠ (٣٦)	٥٤٥٩٥- (٠٠٠)
المملكة العربية السعودية	٢٢٨٣٣٠ (٥٩)	١١١٥٤٩٠ (٢١٤)	٨٣٣٥٨٠ (١٥٩)	٢٤٦٠٠ (٠٠٠)
الامارات العربية المتحدة	٢٣١٩٢ (٢١)	٢٢٢٦٤ (١٩)	٢٣٠٠٠- (٢٠)	٥٥٠٦٠- (٠٠٠)
<u>الاقتصادات غير النفطية</u>				
الاردن	٥٦١- (٥٦)	٤٨٦- (٤٠)	٧٤١- (٥٤)	١٣٤- (٠٠٠)
لبنان	١٧٩٢٠- (١٢٢)	١٩٦٥٠- (١١٩)	٢٩٢١٠- (٢٣٩)	٠٠٠ (٠٠٠)
الجمهورية العربية السورية (ب)	١١٠٩٦٠- (٢١٤)	١٠٤٨٣٠- (١٥٨)	١٣١٦١٠- (١٨٢)	٠٠٠ (٠٠٠)
اليمن الديمقراطية	٧٠٤- (٣٠١)	١٢٥٣- (٤٣٤)	٢١٨٦- (٦٨٠)	٠٠٠ (٠٠٠)

المصدر: الاكوا استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(يتبع)



الجدول ٤ (تابع)

( أ ) تشير علامة (-) ناقص الى عجز في الميزانية . أما الأرقام الواقعة بين الأقواس فهي نسب الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

( ب ) اذا اضيفت المنح سيكون العجز ( ٥١٣٠ ) مليون ليرة سورية لعام ١٩٨٠ و ( ٤١٢٥ ) مليون ليرة سورية لعام ١٩٨١ . ولا تتوفر أرقام المنح لعام ١٩٨٢ .

الجدول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\* ١٩٧٨-١٩٨٣  
(بملايين العملات الوطنية)

النسبة المئوية من المجموع	مجموع الكتلة النقدية	(أ)		النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع	العملة المتداولة	النسبة المئوية من المجموع	الكتلة النقدية	البيانات نهاية الفترة
		النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع								
١٠٠	٤٠٢ر٣	٥٧ر٤	٢٣١ر٠	٣١ر٦	١٢٧ر٢	١١ر٠	٤٤ر١	١٩٧٨			
١٠٠	٤١١ر٩	٥٤ر٨	٢٢٥ر٨	٣٣ر١	١٣٦ر٢	١٢ر١	٤٩ر٩	١٩٧٩			
١٠٠	٥٢٤ر١	٦٣ر٣	٣٣١ر٨	٢٥ر٦	١٣٣ر٩	١١ر١	٥٨ر٣	١٩٨٠			
١٠٠	٧٣٠ر٦	٦٦ر٠	٤٨١ر٨	٢٥ر٤	١٨٥ر٤	٨ر٧	٦٣ر٤	١٩٨١			
١٠٠	٧٨١ر٣	٦٥ر٧	٥١٣ر٣	٢٥ر٢	١٩٦ر٥	٩ر٢	٧١ر٥	١٩٨٢			
١٠٠	٧٨٤ر٥	٦٦ر٦	٥٢٢ر٩	٢٤ر٠	١٨٨ر٠	٩ر٤	٧٣ر٧	١٩٨٣			
١٠٠	١٩٥٠ر٣	٦٩ر٣	١٣٥١ر٣	٢١ر٦	٤٢٢ر٠	٩ر١	١٧٧ر٠	١٩٧٨			
١٠٠	٢٣٨٩ر٧	٧٢ر٦	١٦٦٣ر٢	١٧ر٩	٤١٠ر٦	٩ر٤	٢١٥ر٩	١٩٧٩			
١٠٠	٢٨٥٧ر٥	٧٦ر٦	٢١٨٧ر٨	١٤ر٦	٤١٨ر٤	٨ر٨	٢٥١ر٣	١٩٨٠			
١٠٠	٣٨٦٧ر٨	٦٨ر٦	٢٦٥٢ر٩	٢٤ر٠	٩٣٠ر١	٧ر٤	٢٨٤ر٧	١٩٨١			
١٠٠	٤١٨٢ر٨	٧١ر٨	٣٠٠٣ر١	٢٠ر٠	٨٣٧ر٠	٨ر٢	٣٤٢ر٧	١٩٨٢			
١٠٠	٤٢٦٨ر٤	٧٠ر٠	٢٩٨٥ر٧	٢١ر٤	٩١٤ر٠	٨ر٦	٣٦٨ر٤	١٩٨٣			

الاقتصادات المصدرة للنقط

البحرين

الكويت

(يتبع)

الجول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\* ١٩٧٨-١٩٨٣ (تابع)  
(بملايين العملات الوطنية)

البلد نهاية الفترة	العملة المتداولة			ودائع تحت الطلب			الودائع لأجل وودائع لأخر <sup>(أ)</sup>			مجموع الكتلة النقدية
	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع		
عمان										
١٩٧٨	٦٤ر٤	٢٨ص٥	٥٣ر٧	٢٣ر٨	١٠٧ر٦	٤٧ر٧	٢٣٥ر٧	٤١١٥ص٥	١٠٠	
١٩٧٩	٧٤ر٣	٣٠ر٦	٥٠ر٣	٢٠ر٧	١١٨ص٨	٤٨ر٨	٢٤٣ر١	٤٥١١ر٣	١٠٠	
١٩٨٠	٩٤ر٨	٢٩ر٧	٦٥ر٣	٢٠ص٥	١٥٩ر١	٤٩ر٨	٣١٩ر٢	٥٢٧٧ر١	١٠٠	
١٩٨١	١١٦ر٢	٢٦ر٢	١٠١ص٥	٢٢ر٨	٢٢٦ر٦	٥١ر٠	٤٤٤ر٣	٧٤٧٥ر١	١٠٠	
١٩٨٢	١٢٩ر٨	٢٣ر٤	١٢٥ر٨	٢٢ر٧	٢٩٩ر٦	٥٤ر٩	٥٥٥ر٢	٨٥٦٦ر٩	١٠٠	
١٩٨٣	١٣٧ر٨	٢٣ر٦	١٣٠ر٠	٢٢ر٣	٣١٥ر٢	٥٤ر١	٥٨٣ر٠	٨٢٩٨ر٠	١٠٠	
قطر										
١٩٧٨	٥٧٣ر٣	١٣ر٩	١٧٣٣ر٢	٤٢ر١	١٦٠٩ر٠	٤٤ر٠	٤١١٥ص٥	٤١١٥ص٥	١٠٠	
١٩٧٩	٧١٥ر١	١٥ر٨	١٧٧٦ر٤	٣٩ر٤	٢٠١٩ر٨	٤٤ر٨	٤٥١١ر٣	٤٥١١ر٣	١٠٠	
١٩٨٠	٨١١ر١	١٥ر٤	١٤٦٦ر٠	٢٧ر٨	٣٠٠٣ر٠	٥٦ر٩	٥٢٧٧ر١	٥٢٧٧ر١	١٠٠	
١٩٨١	٩٩١ص٥	١٣ر٣	٢٤١١ر٦	٣٢ر٣	٤٠٧٢ر٠	٥٤ص٥	٧٤٧٥ر١	٧٤٧٥ر١	١٠٠	
١٩٨٢	١١٥١ر٣	١٣ر٤	٢٦٤٣ص٥	٣٠ر٩	٤٧٧٢ر١	٥٦ر٧	٨٥٦٦ر٩	٨٥٦٦ر٩	١٠٠	
١٩٨٣	١١٤٧ر٣	١٣ر٨	٢٤٧٣ر٧	٢٩ر٨	٤٦٧٧ر٠	٥٦ر٤	٨٢٩٨ر٠	٨٢٩٨ر٠	١٠٠	
المملكة العربية السعودية										
١٩٧٨	١٧٩٦٩ر٦	٣٧ر٢	٢٧٣٢٧ر٤	٥٦ص٥	٣٠٦٠ر٢	٦ر٣	٤٨٣٥٧ر٢	٤٨٣٥٧ر٢	١٠٠	
١٩٧٩	٢١٠٠٩ر٦	٣٨ر٤	٢٩٤٧٦ر٣	٥٣ر٩	٤١٦٥ر٢	٧ر٦	٥٤٦٥١ر١	٥٤٦٥١ر١	١٠٠	
١٩٨٠	٢٥١٩٨ر٨	٣٧ص٥	٣٠٤٤٨ص٥	٤٥ر٣	١١٦٣ر٠	١٧ر٣	٦٧٢٧٧ر٠	٦٧٢٧٧ر٠	١٠٠	

عمان

(ب) ١٩٨٣

قطر

(ب) ١٩٨٣

المملكة العربية السعودية

(يتبع)

الجدول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\* ١٩٧٨-١٩٨٣ (تابع)  
(بملايين العملات الوطنية)

السنة	العملة المتداولة		ودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع لأدوار (١)		الكتلة النقدية	
	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية
١٩٨١	٣١٤	٣٧٢٦٥٠	٤٤٧	٤٤٧	٢٤٠	٨٣٤٠٤٠٤ (ج)	١٠٠	١٧٥٩٢٠٦
١٩٨٢	٢٩٦	٤٦١٦٧٠	٤٤٨	٤٤٨	٢٥٦	١٠٢٩٥٤٠٧	١٠٠	١٨٢٤١٠٦
١٩٨٣	٣٠٤	٥١٧٦١٠٩	٤٤٦	٤٤٦	٢٥٠	١١٦٠٩٢٠٨	١٠٠	٢٣٥٩٣٠٨
١٩٨١	٩٧	٤٠٧٢٠٣	٢٣٢	٢٣٢	٦٧٢	١٧٥٩٢٠٦	١٠٠	١٨٢٤١٠٦
١٩٧٩	١٠٨	٤٣٠٣٠١	٢٣٦	٢٣٦	٥٦٦	١٨٢٤١٠٦	١٠٠	٢٣٥٩٣٠٨
١٩٨٠	٩١	٥٢١١٠٨	٢٢١	٢٢١	٦٨٨	٢٣٥٩٣٠٨	١٠٠	٢٩١٦٥٠١
١٩٨١	٩٥	٦١٩٨٠٠	٢١٢	٢١٢	٦٩٢	٢٩١٦٥٠١	١٠٠	٣١٠٩٧٠
١٩٨٢	٩٥	٦٣٣٥٠٠	٢٠٤	٢٠٤	٧٠٢	٣١٠٩٧٠	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٨٣	٩٥	٦٣٣٥٠٠	٢٠٤	٢٠٤	٧٠٢	٣١٠٩٧٠	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٧٨	٣٦٢	١٧٠٣٠٠	٢٥٧	٢٥٧	٣٨١	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٧٩	٣٥٦	٢٧٥٠٤	٢٥٥	٢٥٥	٣٨١	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٨٠	٣٥٧	٣٥١٠٦	٢٤٧	٢٤٧	٣٩٦	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٨١	٣٤٩	٤١٢٠٣	٢٤٥	٢٤٥	٣٩٦	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٨٢	٣٤٩	٤١٢٠٣	٢٤٥	٢٤٥	٣٩٦	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩
١٩٨٣	٣٤٩	٤١٢٠٣	٢٤٥	٢٤٥	٣٩٦	٦٠٦٠٧	١٠٠	١١٧٩٠٩

الولايات العربية المتحدة

الاقتصادات غير النفطية

الأردن

(يتبع)

الجداول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\* ١٩٧٨-١٩٨٣ (تابع)  
(بملايين العملات الوطنية)

السلسلة نهاية الفترة	العملة المتداولة				البلدان				
	النسبة المئوية من المجموع الكمية	القيمة الكمية	النسبة المئوية من المجموع الكمية	القيمة الكمية					
الأردن (تابع)	مجموع الكتلة النقدية	١٤٠٣٣	٤٣٩	٦١٥٨	٢٢٦	٣١٧	٣٣	٤٧٠٠	١٩٨٢
	النسبة المئوية من المجموع	١٤٥٨٢	٤٤٨	٦٥٣٦	٢١٦	٣١٥٦	٣٣	٤٨٨٧	١٩٨٣
لبنان	١٠٠	١٧٢٢٩٠٠	٦٤٣	١١٠٨١٠٠	١٦٦	٢٨٦٢٠٠	١٩٨	٣٢٨٦٠٠	١٩٧٨
	١٠٠	٢١٨٦٨٠٠	٦٩٤	١٥١٨٤٠٠	١٤	٣١٧٨٠٠	١٦٠	٣٥٠٦٠٠	١٩٧٩
	١٠٠	٢٨٨٢٦٠٠	٧٣٤	٢١١٦٠٠٠	١٢٠٨	٣٦٨٤٠٠	١٣٠٨	٣٩٨٢٠٠	١٩٨٠
	١٠٠	٤٠٣٩٧٠٠	٧٧٧	٣١٣٩٢٠٠	١٠٠٨	٤٣٨٠٠٠	١١٤	٤٦٢٥٠٠	١٩٨١
	١٠٠	٤٨٥٥٧٠٠	٧٧٢	٣٧٤٨٧٠٠	١١٣	٥٤٨٨٠٠	١١	٥٥٨٢٠٠	١٩٨٢
	١٠٠	٥٤٧٦٢٠٠	٧٩٧	٤٣٦٥٥٠٠	١٠١	٥٥٢٤٠٠	١٠٢	٥٥٨٣٠٠	١٩٨٣
	١٠٠	١٥١١٥٠٢	٨٣	١٢٤٨٨١	٣٥٨	٥٤٠٨٠٢	٥٦٠	٨٤٥٨٩١	١٩٧٨
	١٠٠	١٧٥٤٢٠٦	٨٧	١٥٣٣٦	٣٤٨	٦١٠٦٠٠	٥٦٤	٩٩٠٣٠٠	١٩٧٩
	١٠٠	٢٣٧٢٧٧٣	٧٩	١٨٧٣١	٣٥٥	٨٤٣٣٥	٥٦٦	١٣٤٢١٠٧	١٩٨٠
	١٠٠	٢٧٤٨٦١	٩٧	٢٦٥٥١	٣٩٢	١٠٧٨٥٨	٥١١	١٤٠٤٦٠٠	١٩٨١
١٠٠	٣٣١٠٨٧	١٠٨	٣٥٩٠٤	٣٦٨	١٢١٧٠٨	٥٢٤	١٧٣٤٧٥	١٩٨٢	
	...		...		...		...		١٩٨٣

الجمهورية العربية السورية

(يتبع)

الجدول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\* ١٩٧٨-١٩٨٣ (تابع)  
(بملايين العملات الوطنية)

السنة المالية	العملة المتداولة		ودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع اذخار <sup>(أ)</sup>		مجموع الكتلة النقدية	
	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية	النسبة المئوية من المجموع	الكمية
١٩٧٨	١١٦.٦	٦٩.٤	٢٧.٠	١٦.٦	٢٤.٣	١٤.٥	١٦٧.٩	١٠٠
١٩٧٩	١٤٣.٥	٦٦.٠	٤١.٤	١٩.١	٣٢.٥	١٥.٥	٢١٧.٤	١٠٠
١٩٨٠	١٧١.١	٥٩.٨	٦٣.٥	٢٢.٢	٥١.٥	١٨.٥	٢٨٦.١	١٠٠
١٩٨١	١٩٢.٦	٥٩.٨	٦٦.٥	٢٠.٧	٦٢.٧	١٩.٥	٣٢١.٨	١٠٠
١٩٨٢	٢١٩.٠	٥٧.٨	٧٩.٨	٢١.٠	٨٠.٣	٢١.٢	٣٧٩.١	١٠٠
١٩٨٣	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	٤٤٨.٠٩	٧٧.٤	٧٦٧.٤	١٣.٢	٥٤٢.١	٩.٤	٥٧٩.٠٤	١٠٠
١٩٧٨	٥٥٣.٦٩	٧٧.٨	٧٤٧.٣	١٠.٥	٨٠٤.٧	١١.٣	٧١١.٥٩	١٠٠
١٩٧٩	٦٨٩.٤٥	٧٩.٧	٦٨٨.٥	٨.٥	١٠٦٥.٦	١٢.٣	٨٦٤.٨١	١٠٠
١٩٨٠	٧٠٤.٣٥	٧٥.٠	٨٩١.٨	٩.٥	١٤٥٣.٥	١٥.٥	٩٣٨.٨	١٠٠
١٩٨١	٨٩٤.٠٥	٧٤.٦	١٣٣٣.٥	١١.١	١٧٠٥.٢	١٤.٢	١١٩٧.٨٢	١٠٠
١٩٨٢	...	...	...	...	...	...	...	...
١٩٨٣	...	...	...	...	...	...	...	...

أقل البلدان نمواً

اليمن الديمقراطية

(يتبع)

الجدول ٥ - الكتلة النقدية في بلدان غربي آسيا\*، ١٩٧٨-١٩٨٣ (تابع)

(بملايين العملات الوطنية)

المصدر : الاكوا ، استنادا الى مصادر وطنية ودولية .

\* لا تتوفر ارقام عن العراق .

(أ) بشأن اليه يوصفه شبه النقد في كل من الاردن والكويت، ويشمل الودائع من العملات الاجنبية في لبنان وقطر

والجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة .

(ب) الارقام لعام ١٩٨٣ تخضع الربع الاول من ذلك العام باستثناء الكويت حيث تخضع الفصل الثاني .

(ج) أقرت مؤسسة النقد العربي السعودي التعديلات اللازمة للودائع لأجل وودائع الادخار .

(٠٠٠) تشير الى عدم توفر بيانات .

الجدول ٦ - النسبة المئوية للزيادة السنوية في الكتلة النقدية، ١٩٧٨ - ١٩٨٣

المجموع	الودائع لأجل وودائع الادخار	ودائع تحت الطلب	العملة المتداولة	البلد / السنة
				<u>البحرين</u>
٢٢٤	- ٢٢٢	٧١	١٣٢	١٩٧٩
٢٧٢	٤٦٩	١٧-	١٦٨	١٩٨٠
٣٩٤	٤٥٢	٣٨٥	٨٨	١٩٨١
٦٩	٦٥	٦٠	١٢٨	١٩٨٢
				<u>الكويت</u>
١٧٤	٢٣١	٢٧-	٢٢٦	١٩٧٩
٢٤٨	٣١٥	١٩	١٦٤	١٩٨٠
٣٥٤	٢١٣	١٢٢٣	١٣٣	١٩٨١
٨١	١٣٢	١٠٠-	٢٠٤	١٩٨٢
				<u>عمان</u>
٧٧	١٠١	٦٣-	١٥٤	١٩٧٩
٣١٣	٣٤٣	٢٩٨	٢٧٦	١٩٨٠
٣٩٢	٤٢٤	٥٥٤	٢٢٦	١٩٨١
٢٥٠	٣٢٢	٢٣٩	١١٧	١٩٨٢
				<u>قطر</u>
٩٦	١١٦	٢٥	٢٤٧	١٩٧٩
١٧٠	٤٨٧	١٧٥-	١٣٤	١٩٨٠
٤١٦	٣٥٦	٦٤٥	٢٢٢	١٩٨١
١٤٦	١٧٢	٩٦	١٦١	١٩٨٢
				<u>المملكة العربية السعودية</u>
١٣٠	٢٦١	٧٩	١٦٩	١٩٧٩
٢٣١	١٧٩٢	٣٣	١٩٩	١٩٨٠
٢٤٠	٧١٩	٢٢٤	٣٨	١٩٨١
٢٣٤	٣١٩	٢٣٩	١٦٤	١٩٨٢

(يتبع)



## الجدول ٦ (تابع)

المجموع	الودائع لأجل وودائع الادخار	ودائع تحت الطلب	العملة المتداولة	البلد / السنة
				<u>الامارات العربية المتحدة</u>
٣٧٧	١٧٣	٥٧٧	١٥٤٤	١٩٧٩
٢٩٣٣	٣٥٦٦	٢١١١	٩٢٢	١٩٨٠
٢٣٦٦	٢٤٤٤	١٨٩٩	٢٩٣٣	١٩٨١
٦٦٦	٨٠٠	٢٢٢	٦٤٤	١٩٨٢
				<u>الاردن</u>
٢٧٢٤	٢٩٩٩	٢٦٦٦	٢٥٥٥	١٩٧٩
٢٧٢٤	٢٩٨٨	٢٣٢٢	٢٧٢٧	١٩٨٠
١٩٨٨	٢٢٦٦	١٩٠٠	١٧٢٣	١٩٨١
١٨٩٩	٢٨٨٨	٩٨٨	١٤٢٠	١٩٨٢
				<u>لبنان</u>
٢٦٢٩	٣٧٢٠	١١٢٠	٦٧٧	١٩٧٩
٣١٨٨	٣٩٤٤	١٥٥٩	١٣٢٦	١٩٨٠
٤٠٠١	٤٨٤٤	١٨٩٩	١٦٢٢	١٩٨١
٢٠٢٢	١٩٤٤	٢٥٢٣	٢٠٧٧	١٩٨٢
				<u>الجمهورية العربية السورية</u>
١٦٢١	٢٢٢٩	١٢٢٩	١٧٢١	١٩٧٩
٣٥٢٣	٢٢٢١	٣٨٢١	٣٥٥٥	١٩٨٠
١٥٨٨	٤١٢٨	٢٧٢٩	٤٢٦	١٩٨١
٢٠٥٥	٣٥٢٢	١٢٢٨	٢٣٥٥	١٩٨٢
				<u>اليمن الديمقراطية</u>
٢٩٥٥	٣٣٧٧	٥٣٢٣	٢٣٢١	١٩٧٩
٣١٦٦	٥٨٥٥	٥٣٢٤	١٩٢٢	١٩٨٠
١٢٥٥	٢١٢٨	٤٢٧	١٢٢٦	١٩٨١
١٧٢٨	٢٨٢١	٢٠٥٠	١٣٢٧	١٩٨٢
				<u>اليمن</u>
٢٢٢٩	٤٨٤٤	٢٢٦-	٢٣٢٦	١٩٧٩
٢١٥٥	٣٢٢٤	٧٢٩-	٢٤٥٥	١٩٨٠
٨٢٦	٣٦٤٤	٢٩٢٦	٢٢٢	١٩٨١
٢٧٢٦	١٧٢٣	٤٩٢٤	٢٦٢٩	١٩٨٢

المصدر: الجدول (٥) الخاص بالكتلة النقدية.

الجدول ٧ - الديون العامة المستحقة في بلدان مختارة في

غربي آسيا ، ١٩٧٨ - ١٩٨١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
<u>اليمن الديمقراطية</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٣٣٠ر٠	٤٠٣ر٢	٤٩٨ر٩	٦٣٩ر٨
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٥٧٩ر٩	٨٩٠ر٧	١٢٤٠ر٧	١٢٧٠ر٩
<u>الأردن</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٨٤١ر١	١٠٤٨ر٠	١٢٦٦ر٢	١٤١٩ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	١٦٦٩ر١	١٩٢٨ر٧	٢٥٠٢ر٩	٢٢٧٦ر٨
<u>لبنان</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٤٧ر٧	٩٤ر٩	١٩٤ر٠	٢٤٦ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٣٧٩ر٣	٤٢٣ر٤	٤٢٥ر١	٣٨٤ر٨
<u>عمان</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٥٦٢ر١	٦٣١ر٩	٤٤٩ر٧	٥٥٦ر٢
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٩٩٤ر٦	٧٥٩ر٧	٨٦٩ر٥	٨٤١ر٩
<u>الجمهورية العربية السورية</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	١٩١٥ر٤	٢١٨٤ر٨	٢٢٦٩ر٣	٢٣٣٦ر٦
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	٤٠٢٠ر٩	٤٣١١ر٨	٤٢٦٨ر٧	٣٩٧٨ر٢
<u>اليمن</u>				
الديون العامة المستحقة المسحوبة	٤٦٩ر٨	٤٧٢ر٦	٨٧٦ر٤	١٠٩٣ر٨
الديون العامة المستحقة بما فيها الديون غير المسحوبة	١٠٨٨ر٩	١٤٦١ر٦	١٦٣١ر٨	١٧٤٦ر٩

المصدر: جدول الديون العالمية، البنك الدولي، طبعة ١٩٨٢/١٩٨٣.

الجدول ٨ - خدمة الدين العام المسقطه لبلدان مختارة

في غربي آسيا ، ١٩٨٢ - ١٩٨٩

(بملايين الدولارات الامريكية)

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	البلد
٤٨٢	٩٨٣	١٠٤٣	١١٢٠	١١٦٦	١١٦٤	١١٤٤	١١١٣	<u>اليمن الديمقراطية</u>
٤٨٢	٩٨٣	١٠٤٣	١١٢٠	١١٦٦	١١٦٤	١١٤٤	١١١٣	الدا ئنون الرسميون
-	-	-	-	-	-	-	-	الدا ئنون من القطاع الخاص
٢١٨٣	٢٤٦٢	٢٥٥٢	٢٤٩٧	٢٢٨٦	٢٢٣٢	٢٠٨٩	١٩٣٣	<u>الاردن</u>
١١٢	١٤٨٢	١٦٦٠	١٨١٣	١٨١٩	١٨٠٣	١٧٦٧	١٧٣١	الدا ئنون الرسميون
١٠٥٨	٩٨٠	٨٩٠	٦٨٤	٤٦٧	٤٢٩	٣٢٢	٢٠٤	الدا ئنون من القطاع الخاص
٦٩٣	٦٦٧	٦٤٠	٦١٣	٢٩٤	٢٩١	٢٨٤	٢٧٠	<u>لبنان</u>
٢٣٧	٢٦٠	٢٧٨	٢٩٧	٢٩٤	٢٩١	٢٨٤	٢٧٠	الدا ئنون الرسميون
٤٥٦	٤٠٧	٣٦١	٣١٦	-	-	-	-	الدا ئنون من القطاع الخاص
١٠٨	١٢٧٨	١٦٥٨	١٦١٦	١٢١٣	١٠٦٧	٨٨١	٣٥	<u>عمان</u>
٧٨٠	٧٩٦	٧٢٢	٧٣٤	٣٧٩	٣٢٧	٢٧٦	٢٦٩	الدا ئنون الرسميون
٣٠٦	٤٨٢	٩٣٦	٨٨٢	٨٣٤	٧٣٣	٦٠٤	٨٧	الدا ئنون من القطاع الخاص
٤٥٢	٤٩٧٢	٤٧٢٤	٤١٤٢	٣٧٤	٣٦٢٠	٣٠٧٧	٢٩٤	<u>الجمهورية العربية السورية</u>
٤٠٣٦	٤٦٠٦	٤٤٩٨	٣٩٩٢	٣٦٦	٣٥٦٤	٣٠٢٨	٢٩٠١	الدا ئنون الرسميون
٤٨٩	٣٦٦	٢٢٦	١٥٠	٨٠	٥	٤٨	٤٤	الدا ئنون من القطاع الخاص
٦٦٨	٨٥٠	١٠٤٧	١٠٦٨	١٠٨٢	١٠٩٨	١١٣	١١٥٢	<u>اليمن</u>
٦٤١	٨٢١	٩٩٦	١٠١٨	١٠٣	١٠٥٣	١٠٩٣	١١٣٤	الدا ئنون الرسميون
٢٧	٣٠	٥	٥	٤٧	٤٤	٤٢	١٨	الدا ئنون من القطاع الخاص

المصدر: جداول الديون العالمية ، البنك الدولي ، طبعة ١٩٨٢/١٩٨٣

